شرح التسهيل

لابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

"٦٠٠ - ٦٧٢ هـ"

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد

الدكتور محمد بدوي المختون

الجزء الأول

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء – ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

شرح التسهيل

لابن مالك

تصدير :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فقد ترك ابن مالك للغة العربية وأبنائها تراثا ضخما ، وثروة طائلة من المؤلفات المفيدة القيمة ، عرفها العالِمُون والمتعلمون ، وقَدَرُوها حق قدرها ، وأقبلوا عليها فهما واستيعابا ، وشرحا وتيسيرا حتى تكون قريبة التناول ، دانية القطوف . وقد حظى بعض هذه المؤلفات بعناية كبيرة ، وتناولها كثيرون من العلماء بالشرح والدراسة والتعليق ، وأقبل عليها الطلاب ينهلون من معينها العذب ، ويرتوون من نبعها الثر الغزير .

وكان « التسهيل » و « الألفية » ـ الخلاصة ـ أوفى هذه الكتب حظا من عناية العلماء والمحققين ، فقد ذكرت المراجع المختلفة أن الألفية شرحها أكثر من أربعين عالما ، كما تناولها بعض العلماء بالإعراب ، وبعضهم بالاختصار ، ووضع لها عدد منهم حواشي ، واتجه بعض آخر إلى أن يحولها من نظم إلى كلام منثور . كما ذكرت هذه المراجع كذلك أن التسهيل قد شرحه أكثر من خمسة وعشرين عالما ، كما حوله بعض العلماء إلى كلام منظوم ، وعمل بعضهم فيه مختصرا أسماه « القوانين » .

ويبدو من تسميته كتابه « بالخلاصة » أنه خلاصة أو اختصار لكتاب آخر هو « الكافية الشافية » .

كما يبدو من تسميته كتابه « بالتسهيل » أنه تيسير لكتاب آخر كذلك هو « الفوائد النحوية والمقاصد المحوية » فقد وضع كتابه هذا ـ وهو من مؤلفاته التى لم يعثر عليها بعد ـ ثم رأى أنه فى حاجة إلى إيضاح وتيسير فوضع كتابه « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ثم طلب إليه بعض الفضلاء ـ كما يقول فى مقدمة شرحه ـ أن يشفع كتابه بما يوضح غامضه ، ويحل معقده ، ويسلس من حزنه ، فكان هذا

الشرح الجليل الذى نحن بصدده ، والذى ظل قابعا فى زوايا دور الكتب لا يرى النور إلا لماما ، ولا يفيد منه أحد إلا قلة قليلة ترجع إليه ، استيفاء لدراسة ، أو تأييدا لرأى ، أو إشباعا لرغبة فى تصفح روائع التراث .

وفى هذا الكتاب يتمثل اتجاه ابن مالك ونهجه تمثلا واضحا لاشية فيه ولا غموض ، فهو غزير المادة ، قوى الحجة ، واسع الاطلاع ، يسوق أدلته فى يسر وإقناع ، ويقدم لتأييد رأيه فيضا من الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشعر العربى المعتد به ، وكلام العرب المنثور ، فإن لم يجد نصا فيما هو بسبيله اتجه إلى القياس يتخذ منه حجته ودليله إذا ما استوفى القياس عوامل صحته ، والأسباب التى تدعو إلى الأخذ به . وهو يعقد الموازنات ، ويستخلص النتائج ، ويؤيد رأيه ، ويفند رأى مخالفه ، فى عبارة نقية ، وأسلوب علمى سليم .

وابن مالك يعتد برأى قدامى النحاة ، ويوازن بين الآراء المختلفة ، ويختار أقواها دليلا ، وأوفاها غرضا ، وأبعدها عن التكلف والتعقيد . فإن لم يقنعه اتجاه المدارس السابقة رأى فى الموضوع رأيه ، وأدلى بين الدلاء بدلوه . وابن مالك لا يقدم رأيه دون أن يدعمه بالأدلة والبراهين ، ولا يميل إلى اتجاه دون أن يسوق الأسباب والعلل ، فلكل رأى حجة ، ولكل رفض دعائم وأسس يقوم عليها ، وتؤدى إليه .

وهو عندما ينقل عن قدامى النحاة يتحرى الدقة فى النقل ، فالعبارة التى يذكرها إما أن تكون مطابقة تماما للمصدر الذى نقل عنه ، أو يكون بها بعض اختصار فى الألفاظ لا يغير المعنى ، ولا يؤثر فى المقصود .

وإذا كانت كتب النحو القديمة يشوبها شىء من غموض التعبير ، أو قصور العبارة عن الوفاء بالغرض ، فشرح ابن مالك يتميز بالوضوح والسلاسة والقدرة على الإبانة والإفصاح .

وكانت الصعوبة فى هذا التحقيق هى أن النسخة المخطوطة الكاملة وحيدة ، فإذا وجد بها

نقص أو غموض فالمفروض أن يكون استكماله أو إيضاحه صعبا عسيرا . ولكن ذلك لم يقف عقبة ؛ لأنه يمكن التغلب على مثل ذلك ـ لو وجد ـ بالرجوع إلى الشروح الأخرى للتسهيل قريبة العهد به ، كشرح أبى حيان وناظر الجيش والدمامينى ، كما يمكن الإفادة فى ذلك من الكتب التى تنقل عنه ، وتنسب الرأى إليه .

وقد بينا[1] فى مقدمة التحقيق المنهج الذى اتبعه ابن مالك فى تأليفه لهذا الكتاب ، وبينا أنه كان أحيانا يخالف المنهج الذى التزمه إذا وجد ما يقتضى هذه المخالفة . كما بينا الأدلة التى اعتمد عليها فى إثبات القواعد وتأييدها ، وأنه كان أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث ، فوضعه فى موضعه اللائق به بين مصادر النحو واللغة . كما بينا أنه فى القياس كان يمنع أحيانا ما أجاز مثله ، وكان الأصل طرد الإباحة . كما ذكرنا طائفة من الأصول التى قال بها ، وتحدثنا عن اهتمامه بالتعليل ، وحرصه على بيان سبب ما يذكره من القواعد ، وبينا أن بعض هذه العلل لم يسلم له ، وبعضها لم يكن فى قوة ما عرف عنه ، وفى بعض الأحيان تكون العلل متعارضة ، الأمر الذى يؤدى إلى نتائج مختلفة . وذكرنا أن ابن مالك قد جاء بعد أن استقرت مصطلحات النحو فلم يكن هناك مجال كبير للتغيير ، وإن كان قد ذكر بعض مصطلحات جديدة مخالفة لما ذكره النحاة قبله . وبينا أن ابن مالك كان يميل إلى الرأى الأسهل الخالى من التكلف ، وإن كان أحيانا يرجح رأيا فيه شيء من التحكم والتعقيد .

وابن مالك عندما يذكر شواهده يذكر أحيانا اسم قائلها ، ويغفل أحيانا نسبة الشاهد إلى قائله ، الأمر الذى دعانا إلى الرجوع إلى طائفة كبيرة من كتب الأدب القديمة ودواوين الشعراء ، والمختار من شعرهم ، فاهتدينا إلى معرفة القائل لكثير منها ، ولم نوفق إلى معرفة بعضها ، وهو أمر نرجو أن نستدركه ، أو نستدرك بعضه عند إعادة طبع هذا الكتاب بعون الله وتوفيقه .

وقد استطعنا فى أثناء ذلك أن نقف على قائل عدد من الأبيات التى لم تنسبها كتب الشواهد ، ومنها على سبيل المثال الأبيات التالية :

---

(١) القدر الكبير من التصدير والمقدمة من عمل الدكتور عبد الرحمن السيد .

ص ١٠٨ :

رأوا جبلا هز الجبال إذا التقت رءوس كبيريهن ينتطحـــــان

ذكره فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٠٢ وقال : ولست أعرف من قائل هذا القول ، وذكره معجم شواهد العربية ولم ينسبه . وهو للفرزدق ، راجع شرح ديوان الفرزدق ص ٨٧٢ .

ص ١٨٢ :

لو أن عصم عماتيـن ويذبل سمعا حديثك أنزلا الأوعـالا

ذكره فى الدرر جـ ١ ص ١٧ وقال : لم أعثر على قائله ، وهو لجرير ، راجع طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ، شرح محمود محمد شاكر .

ص ١٩٣ :

وأما الألى يسكن غور تهامة فكل فتاة تترك الحجل أفصما

ذكره العينى جـ ١ ص ٤٥٣ وقال : أنشده ولد الناظم ولم يعزه إلى أحد ، وكذا أنشده والده ولم يبين قائله ، ولم أقف على اسم قائله . وفى ديوان حميد بن ثور ص ٢١ ما يوحى بأنه قائله . ونسبه فى اللسان فى « فصم » لعمارة بن راشد .

ص ٢٢٨ :

وأهجو من هجانى من سواهم وأعرض منهم عمن هجـانى

ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٦٦ وقال : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وذكره معجم شواهد العربية ولم ينسبه ، وهو لهدبة بن خشرم ، راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٨٢ وروايته :

سأهجو من هجاهم من سواهم[١] ...

وقد اقتضى الأمر الرجوع – فوق ما أشرنا إليه من كتب الأدب ودواوين الشعراء ومنتخبات شعرهم – إلى كثير من كتب النحو ، وكتب الشواهد القديمة والحديثة ،

---

(١) وراجع ص ٢١٥ هامش / ٥ .

وإلى عدد من المخطوطات ، استكمالا للدقة ، ورغبة فى الوصول إلى خير وضع ممكن .

وقد حرصنا على ذكر أرقام أوراق المخطوطة فى الهامش الجانبى ليسهل الرجوع إليها ، ولما كانت الورقة قد أخذت رقما واحدا ، فقد أشرنا إلى وجه الورقة بالحرف « ا » وإلى ظهرها بالحرف « ب » .

والله نسأل أن يكون قد كتب لنا التوفيق فيما قصدنا إليه ، وأن يعيننا على استكمال ما نحن بسبيله ، إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير .

مقدمة

ابن مالك

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى ، المالكى حين كان بالمغرب ، الشافعى حين انتقل إلى المشرق ، وقد ولد فى جيّان بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ على أرجح الروايات .

وقد أقام فترة فى الأندلس تلقى فيها العلم على عدد من الأساتذة منهم :

ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى (توفى سنة ٦٢٨) الذى وصف بأنه كان نحويا ماهرا ، ومقرئا معروفا بالفضل .

وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى (٦٩٨) .

وقيل إنه جلس إلى أبى على الشلوبين (توفى سنة ٦٤٥) أياما .

وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار .

ثم انتقل إلى الشرق كما كان كثيرون من أهل المغرب يفعلون ، طلبا للعلم ، واستزادة من المعرفة ، وكانت وجهته الشام ، وهناك جلس إلى :

أبى صادق الحسن بن صباح (٦٣٢) .

وأبى الفضل نجم الدين مكرم (٦٣٥) .

وعلى بن محمد بن عبد الصمد أبى الحسن السخاوى (٦٤٣) .

ويعيش بن على بن يعيش الحلبى (٦٤٣) .

وجلس إلى تلميذ ابن يعيش محمد بن محمد بن عمرون الحلبى (٦٤٩) .

ويقال إنه جلس فى حلقة ابن الحاجب (٦٤٦) .

ويبدو مما تذكره كتب الطبقات أنه وهو فى طريقه إلى المشرق مر بالقاهرة مرورا عابرا فلم تطل إقامته بها ، كما مر بالحجاز ولم يقم بها مدة طويلة كذلك ، ثم ذهب إلى دمشق

وأقام بها مدة يدرس على أساتذتها ، ويتلقى العلم على المبرزين فيها ، ثم انتقل إلى حلب ليفيد من علمائها . وهناك استحكم علمه وظهر فضله وتصدر لإقراء العربية ، وأمّ **بالسلطانية**[1] . وعندما أراد العودة إلى دمشق مر بحماة وأقام بها مدة ، ونشر فيها علما جما كما يقول الدمامينى ، ثم استوطن دمشق وعكف بها على الإفادة ، وانتفع به خلائق ، وكان إمامًا فى **العادلية**[2] ، واحتل مكانة سامية إلى أن توفى بها فى شعبان سنة ٦٧٢ هـ على أرجح الروايات ، ودفن بسفح جبل قاسيون .

وبالرجوع إلى ما ذكرته طائفة من كتب الطبقات[3] نستطيع أن نطمئن إلى أن ما ذكرناه فى سلسلة نسبه هو الصحيح المعول عليه ، وأنه إذا كان قد ذكر فى مقدمة كتابه : عمدة الحافظ وعدة اللافظ « عبد الله » مرة واحدة ، وإذا كان قد فعل ذلك فى مقدمة كتابه « الكافية الشافية » فإنه قد ذكر فى مقدمة كتابه : « تحفة المودود فى المقصور والممدود » عبد الله مرتين ، وبهذا نطمئن إلى أن اكتفاءه بذكره مرة إنما كان للاختصار والميل إلى الإيجاز .

مولده ووفاته

وأن نطمئن إلى أن ما اخترناه فى تحديد سنة مولده وسنة وفاته هو أرجح الروايات وأكثرها تواترا ، إذ لم يشذ عنها إلا طبقات الشافعية التى ذكرت أن

---

(١) « من مدارس حلب المدرسة الظاهرية ، وهى المعروفة الآن بالسلطانية تجاه القلعة ، مشتركة بين الشافعية والحنفية ، وكان الملك الظاهر قد أسسها وتوفى سنة ٦١٣ هـ ولم تتم وبقيت مدة بعد وفاته حتى شرع فيها شهاب الدين طغرل بك فعمرها وكملها سنة ٦٣٠ هـ » . الدر المنتخب فى تاريخ مملكة حلب – بيروت الباب الثالث عشر ص ١١١ ، عن التسهيل المحقق ص ١٢ .

(٢) هى الآن مقر المجمع العلمى العربى بدمشق ... وقد وضع أسس هذه المدرسة لدراسة الفقه الشافعى السلطان نور الدين زنكى سنة ٥٦٨ هـ ولم يرتفع من بنائها إلا القليل حتى عاجلته المنية . وفى سنة ٦١٢ هـ أزال الملك العادل أخو السلطان صلاح الدين الأيوبى بناء نور الدين وعمل مكانه مدرسة عظيمة للشافعية بعد أن وسع مساحتها دعيت باسمه ، وتوفى الملك العادل سنة ٦١٥ ولما يكمل بناؤها ، فقام ابنه الملك المعظم عيسى ملك دمشق بعده بإكمال بناء العادلية ... وقد كان بها مسكن من يتولى المشيخة والتدريس ، ومسكن ابن مالك بها باق إلى اليوم ... التسهيل المحقق ص ١٣ .

(٣) فوات الوفيات ص ٤٥٢ – ٤٥٤ ، تعليق الفرائد ص ١ – ٣ ، بغية الوعاة ص٥٣ – ٥٦ ،مفتاح السعادة ١١٥/١ – ١١٧ ، نفح الطيب ٤٢١/٢ – ٤٣٣ ، شذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، طبقات الشافعية ٢٨/٥ ، الأعلام ٩٣١/١ .

مولده كان سنة ٦٠٨ ، وإلا نفح الطيب الذى ذكر أن بعضهم يرى أن ولادته كانت سنة ٥٩٨ ، وأن وفاته كانت سنة ٦٧٣ ، وأن هذا الرأى هو الذى دفع بعض الشيوخ إلى أن يضع نظما يبين فيه التاريخين ، ولعل هذا النظم هو السبب فى هذا التحديد .

ونعتقد أن سنة الوفاة يمكن أن يكون الرأى فيها حاسما ، فقد ذكر الشهر الذى توفى فيه، والمكان الذى ووري فيه بعد وفاته ، بل إن بعض الروايات ذكرت اليوم الذى لقى فيه ربه ، وهو الثانى عشر من شعبان . ولا شك فى أن مكانته وفضله يساعدان على تحديد ذلك بصورة تدعو إلى الثقة والاطمئنان .

رحلته إلى المشرق

أما السنة التى انتقل فيها من المغرب إلى المشرق ، أو بتعبير آخر ، تحديد سنه عندما هاجر فى طلب العلم كما كان يفعل كثيرون من أهل وطنه ، فأمر لا يمكن أن يتم إلا على وجه الحدس والتقريب .

فقد ولد فى الرأى الغالب كما قدمنا سنة ٦٠٠ ، وقد أخذ فى الأندلس عن ثابت ابن خيار المتوفى سنة ٦٢٨ ، وأخذ عن الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ .

وقد رحل إلى المشرق وأخذ عن أبى صادق الحسن بن صباح المتوفى سنة ٦٣٢ ، وعن مكرم المتوفى سنة ٦٣٥ ، وعن السخاوى المتوفى سنة ٦٤٣ ، وعن ابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ ، وعن ابن عمرون المتوفى ٦٤٩ .

وبمقارنة هذه التواريخ نجد أن أقدم من أخذ عنهم بالشام هو ابن صباح ، وأقدم من أخذ عنهم بالأندلس هو ثابت بن خيار . وإذا كان ثابت قد توفى سنة ٦٢٨ ، وإذا كانت تلمذة ابن مالك للشلوبين لم تتجاوز ثلاثة عشر يومًا كما قال : وإذا افترضنا أن اتصاله بالشلوبين كان بعد انتهائه من أخذ ما عند ثابت .

وإذا كان ابن صباح قد توفى سنة ٦٣٢ وقد تتلمذ عليه ابن مالك ، فمن المعقول أن يكون وصول ابن مالك إلى الشام قبل هذا العام بفترة تسمح بأن يعد من تلاميذه ، وإذا كان ابن مالك قد تابع الدراسة بعد ابن صباح على مكرم والسخاوى وابن يعيش وتلميذه ابن عمرون ، فمعنى ذلك أن تلمذته لابن صباح كانت فى بداية

قدومه إلى الشام باحثا دارسا منقبا ، وذلك يعنى أنه كان عند ذاك فى الثلاثين من عمره تقريبا .

ولما كان قد مر فى طريقه إلى الشام بمصر والحجاز ، ومن المعقول أن يكون قد مكث فى كل منهما فترة يبدو أنها لم تكن طويلة ، فمن المرجح كذلك أن تكون مغادرته الأندلس كانت وهو فوق الخامسة والعشرين من عمره .

أما الطريق الذى سلكه فى الانتقال من المغرب إلى المشرق ، والفترة التى أقامها فى كل قطر من الأقطار التى مر بها ، فنعتقد أن الوقوف على ذلك بصورة محددة أمر غير ميسور ، كما أنه أمر ليست له قيمة كبيرة ، لأنه عندما مر بمصر والحجاز كان لا يزال طالبا ، أما إقامته بالشام فهى التى طالت وامتدت وآتت أكلها ، وانتهت بوفاته هناك كما ذكرنا .

مكانته العلمية

كذلك نستطيع أن نطمئن إلى علو مكانته ورفعة قدره فى العربية وفروعها ، وبخاصة النحو واللغة، وإلى أن ما أخذه عليه أبو حيان من « أنه لم يكن له شيخ مشهور يعتمد عليه ، ويرجع فى حل المشكلات إليه ، وأنه لهذا كان لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ،لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه » ، كان مأخذا مردودا لم يقبله أحد من معاصريه ، كما لم يقبله أحد من اللاحقين بعد ذلك . لأن علم ابن مالك وفضله وما كان له من مكانة بين علماء عصره ، وما تركه بعده من مصنفات قيمة ، شغلت العلماء بها شرحا وإيضاحا وإبانة وتعليقا ، وشغلت الطلاب بها دراسة وفهما ومناقشة وتتبعا ، ومن خلفهم من تلاميذ ومريدين حملوا بعده العبء ، وتصدروا للتعليم والهداية ، كان خير رد على أبى حيان ، وأقوى برهان ضده . بل لقد اعترف أبو حيان نفسه بما كان لابن مالك من فضل ، وما أسداه إلى اللغة من يد فهو يقول : إن ابن مالك نظم فى هذا العلم كثيرا ونثر ، وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب ، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب ، وإن من عرف ما فى تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أنحى منه[1] .

---

(١) لقد وفى هذا الموضوع حقه بالمقارنة والحجة وتفنيد المآخذ التى أخذها أبو حيان على ابن مالك فى كتاب : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ، الذى يرجى أن يصدر قريبا .

أساتذته وتلاميذه

أما أساتذته الذين لم ينالوا ذيوع الاسم فى رأى أبى حيان ، فقد ذكرنا أسماءهم ، وذكرنا ما قيل فى حقهم ، وليس هناك داع لإعادته .

أما تلاميذه فقد ذكرت المراجع كثيرين منهم ، وقد عرف بعدد منهم فى : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ، ولا نرى داعيا لإعادة ذلك هنا . كما ذكرت بعض ما قاله ابن مالك من الشعر فى غير نظم العلوم ، وهو شعر جيد رقيق ، وذكرت ما قيل فى الثناء عليه وعلى مؤلفاته ، وما قيل فى رثائه ، مما يؤيد ما قلناه عن علو منزلته وارتفاع مكانته عند العلماء .

مؤلفات ابن مالك

ذكرت المراجع طائفة كبيرة من الكتب لابن مالك ، وبعض هذه الكتب موجود ، وبعضها لم نستطع العثور عليه ، وما هو موجود منها بعض منه مطبوع ، وبعضه مازال مخطوطا يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد لتحقيقه وإخراجه ليفيد منه العلماء والطلاب ، وليحقق الغاية التى من أجلها بذل ابن مالك جهده فى تأليفه ، وهذه الكتب يمكن أن تقسم إلى أربعة أقسام :

١ — مؤلفات نحوية .

٢ — مؤلفات صرفية .

٣ — مؤلفات لغوية .

٤ — مؤلفات فى القراءات .

وقد عرف بهذه المؤلفات ، وبينت طريقة تأليفها ، وذكرت نماذج من كل منها فى : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ، الذى نرجو أن يصدر قريبا ، بعون الله وتوفيقه .

ولابن مالك مصنفات كثيرة ذكرها بروكلمان — الترجمة العربية ٥/٢٧٦ فما حولها — وهى :

١ — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : مختصر من كتابه الضائع « كتاب الفوائد فى النحو » وقد ذكر نسخه وأماكن وجودها .

٢ ـ شرح المؤلف : الأسكوريال ثان ٦٦ ، القاهرة ثان ‎/‏١٢٥ ثم ذكر شروحه الأخرى.

٣ ـ الخلاصة الألفية التى ألفها لابنه محمد الأسد .

٤ ـ لامية الأفعال أو المفتاح فى أبنية الأفعال : جوتا ٢٠٧ ميونخ ٧١٨ الأسكوريال ثان ١٣٩ رقم ١ ، ٢٤٨ رقم ١٠ ، الإسكندرية ٨ أدب الخ . وقد شرحها ابنه بدر الدين وشرحه فى برلين ٦٦٦١ ليبزج ٨٨٤ رقم ٤ ، القاهرة ثان ‎٥١/٢‏ الخ .

٥ ـ الكافية الشافية فى الصرف والنحو .

٦ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك . وقد نشره المركز العلمى بجامعة أم القرى .

٧ ـ عمدة الحافظ وعدة اللافظ فى مبادئ النحو برلين ٦٦٤١ ومع شرح المؤلف برلين ٦٦٤٥ رقم ٣ ، الرباط ٢٤٥ ، القاهرة ثان ‎١٣١/٢‏ .

٨ ـ سبك المنظوم وفك المختوم ، وهو رسالة فى النحو برلين ٦٦٣٠ .

٩ ـ إيجاز التعريف فى علم التصريف ، الأسكوريال ثان ٨٦ رقم ٣ .

١٠ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . وقد نشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقى .

١١ ـ كتاب العروض : الأسكوريال ثان ٣٣٠ رقم ٦ .

١٢ ـ تحفة المودود فى المقصور والممدود القاهرة أول ‎١٦٦/٤‏ .

١٣ ـ كتاب الألفاظ المختلفة ـ فى المترادف ـ برلين ٧٠٤١ ، رامبور ‎٥١٣/١‏ رقم ٦٠ .

١٤ ـ الاعتضاد فى الفرق بين الظاء والضاد ـ قصيدة مع شرحها ـ : برلين ٧٠٢٣ ، جوتا ٤١٤ ، القاهرة ثان ‎٣/٢‏ ، دمشق ظاهرية ٦٤ ، ٥٥ ، ٤ ، لاله لى ٣٧٤٠ .

١٥ ـ أرجوزة فى المثلثات : جوتا ٤١٢ ، والظاهرية بدمشق ٦٤ ، ٥٥ ، ١٠ ،

سليم أغا ١٢٦٢، رامبور ٥١٧/١ رقم ٩١ وهي تختلف عن كتاب «بيان ما فيه لغات ثلاث وأكثر» وعن كتاب ثلاثيات الأفعال، وعن «الإعلام بتثليث (بمثلث) الكلام» الذى ألفه للملك الناصر : الأسكوريال ثان ١٤١١ رقم ٣، وعليها إكمال لأبى عبد الله أبى الفتح بن أبى الفضل البعلبكى : الظاهرية بدمشق ٦٤، ٥٥، ١ القاهرة ثان ٤/٢ ونشرت مع تحفة المودود بقلم أحمد بن الأمين الشنقيطى بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ والإكمال نشرته جامعة أم القرى .

١٦ – منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء . عبارة عن ٣٩ بيتا من الكامل : برلين ٧٠٢٩ – ٧٠٣٠ وطبعت مع مجموع بالقاهرة سنة ١٣٠٦ هـ .

١٧ – وفاق الاستعمال فى الإعجام والإهمال : شهيد على باشا ٢٦٧٧ رقم ٢، وهو فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة باسم « وفاق المفهوم .

١٨ – القصيدة الدالية المالكية فى القراءات، وهى نظم للقصيدة الشاطبية مع إضافات – لا له لى ٦٢ .

١٩ – قصيدة فى الأسماء المؤنثة . القاهرة ثان ١٤٩/٢ .

٢٠ – ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل للزمخشرى .

٢١ – بيتان عليهما شرح له يتضمنان ضوابط ظاءات القرآن وكثيرا من ضوابط غيره . الظاهرية بدمشق ٦٤، ٥٥، ٣ .

٢٢ – أرجوزة فى الخط . باريس ٣٢٠٧ رقم ٢ .

٢٣ – أجوبة على أسئلة جمال الدين اليمنى فى النحو . المتحف البريطانى ثان ١٢٠٣ رقم ١٣ .

هذا ما ورد فى تاريخ الأدب العربى لبر وكلمان، وقد ورد فى بعض كتب الطبقات ما يلى ضمن كتب لابن مالك أيضا :

١ – التعريف بضرورى التصريف .

٢ – تصريف ابن مالك .

٣ – شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته .

٤ – نظم الكفاية فى اللغة .

٥ – الضرب فى معرفة لسان العرب .

النسخ المخطوطة

توثيق النسخة الأولى ورمزها : ا .

هذه نسخة وحيدة بدار الكتب برقم ١٠ ش نحو ، وقد حاولنا العثور على نسخة أخرى فلم نوفق، فليس لها مقابل فى مكتبات مصر ، ولم تذكر فى فهرس من فهارس المكتبات الخارجية المعروفة ، ولعل هذا هو السبب فى أن عددا من كتب الطبقات التى مرت بك لم يذكر هذا الشرح ضمن مصنفات ابن مالك ، فلم يذكره سوى بغية الوعاة ، فقد جاء ذكر شرح التسهيل فى المنظومة التى تضمنت كتبه فى قوله :

ولاسيما التسهيل لو تم شرحــه لكان كبحر ماج عذبا مسلسلا

وقال فى موضع آخر : وأما شرح التسهيل فقد وصل فيه إلى ....: وذكر الصلاح الصفدى أنه كمله ، وكان كاملا عند شهاب الدين أبى بكر بن يعقوب الشافعى تلميذه ، فلما مات المصنف ظن أنهم يحبسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك ، فأخذ الشرح معه وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق ، وبقى الشرح معروفا بين أظهر الناس فى هذه البلاد .

ونفح الطيب الذى ذكر مصنفاته ثم قال : وغير ذلك كشرح التسهيل ، دون أن يتوقف عنده ، مما يدل على أنه لم يره ، ولم يعرف قيمته .

ونقل مفتاح السعادة عن السيوطى مؤلفات ابن مالك ، وذكر شرح التسهيل ضمن هذه المؤلفات ، كما فعل السيوطى فى بغية الوعاة ، فقال : والتسهيل ، وشرحه ولم يتم .

ومما يسترعى النظر أن الدمامينى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ . لم يذكر شرح التسهيل ضمن مؤلفات ابن مالك على الرغم من أنه ذكر مصنفاته ، ووقف وقفة خاصة عند التسهيل فقال : قال ابن رشيد : ونظم رجزا فى النحو عظيم الفائدة تستعمله

المشارقة ، ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ، ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا ، وإنه لاسم طابق مسماه ، وعلم وافق معْناه ، غير أنه فى بعض الأبواب يقصر عن مغتاده ، ويترك ما ارتهن فى إيراده ، فسبحان المنفرد بالكمال ... ثم قال : وأنا أروى كتاب التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الضرير الشامى المقيم بجامع الأقمر فى القاهرة المصرية ، وكان رحمه الله تعالى أخبرنا به إجازة ، قال : أخبرنا الشيخ أمين الدين أبو حيان سماعا عليه ، قال : أخبرنا ابن أبى الفتح البعلبكى ، قال : أخبرنا الإمام جمال الدين محمد بن مالك إجازة ، قال : بسم الله الرحمن الرحيم ...

وقد جاء فى شرحه : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد[1] ، الذى شرح به كتاب التسهيل ما يدل على أنه عرفه واطلع عليه ففى باب المعرفة والنكرة يذكر ما ذكره ابن مالك فى التسهيل « فالمعرفة مضمر وعلم ... والنكرة ما سوى المعرفة » ثم يقول[2] : سلك فى تبيين المعرفة والنكرة هذه الطريقة ، فذكر أقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها ، وذلك أنه رأى تمييزها بالتعريف عسرا فقال فى الشرح ما حاصله : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو : عام أول ، وأول من أمس ، وعكسه كأسامة . وما فيه وجهان كواحد أمّه وعبد بطنه ، فأكثر العرب يجعلهما معرفة ، وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ، وكذا ذو أل الجنسية فيه الوجهان ، ولذلك ينعت نعت المعرفة تارة ، ونعت النكرة أخرى . فأحسن ما بين به أن تذكر أقسام المعرفة ثم نقول : وما سوى ذلك نكرة . انتهى .

وهذا فعلا هو حاصل ما ذكره فى هذا الموضوع فى شرح التسهيل .

ولكن أبا حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥هـ الذى كان تلميذا لتلاميذ ابن مالك ، والذى تتبعه ذلك التتبع الذى رأيت طرفا منه ، والذى لم يمنعه ذلك من أن

---

(١) كان الكتاب موضوع رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر .

(٢) تعليق الفرائد ورقة رقم ٢٨ و ٢٩ ، وانظر ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الكتاب .

يقوم بعمل شرحين للتسهيل أحدهما : التخييل الملخص فى شرح التسهيل ، والثانى هو التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ، وأن يقوم بعمل شرح للألفية اسمه : منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ـ ذكر شرح التسهيل لابن مالك فى أثناء كلامه فى كتبه ، فعند كلامه على الحال يقول[1] : وإن كان حرف النفى لما فقال ابن مالك : هو كالمنفى بلم فى القياس ، إلا أنى لم أجده مستعملا إلا بالواو[2] كقوله تعالى[3] ﴿ ولما يأتكم مثل الذين خلوْا من قبلكم ﴾ونسى ابن مالك أنه أنشد للمّا ما فيه دليل على مجيء المنفى بلمَّا حالا دون الواو ، وذلك فى أول شرحه لكتاب التسهيل وهو[4] :

فقالت له العينان سمعا وطاعة　　　وحدّرتا كالدر لمّا يُثَقّب

ووجدت أنا ذلك بغير واو فى شعر من احتج النحاة بشعره ، ولا أدرى هل هو يحتج به وهو عبد الله بن محمد بن عيينة قال[5] :

أبعدَ بلائى عنده إذ وجدتُه　　　طريحا كنصل السيف لمّا يركب

وقال أيضا[5] :

فقبلت منه خدَّه وتركتُه　　　كَهُدْبة ثوب الخز لما يُهدّب

وقال عند الكلام على صيغ التعجب[6] : وإن كان يتعدى[7] إلى اثنين من باب كسا اقتصرت على الذى كان فاعلا فقلت : ما أكسى زيدا ، وما أعطى محمدا ، وجاز أن تعديه بعد ذلك إلى أحد المفعولين باللام نحو : ما أكسى زيدا لعمرو ، وما أكسى بكرا للثياب .

---

(١) ارتشاف الضرب ٧٨٥ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٧٠ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢١٤ .

(٤) راجع ص ١ / ٦ من هذا الكتاب ، والذى فى شرح التسهيل : مالم يثقب .

(٥) البيتانْ من الطويل .

(٦) ارتشاف الضرب ١٠٤٥ و ١٠٤٦ .

(٧) أى فعل التعجب .

فإن جاء في كلامهم : ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم ، وما أكسى زيدا للفقراء الثياب ، فمذهب البصريين أنه ينتصب بإضمار فعل تقديره : أعطاه الدراهم ، وكساهم الثياب ، ومذهب الكوفيين أنه ينتصب بنفس فعل التعجب ... وخلط ابن مالك فى النقل فى شرحه لما شرح من التسهيل فقال عن البصريين ...

وعند الكلام على التمييز يقول[1] : وأما التمييز بعد أحد عشر وأخواته ، وعشرين وأخواته ، فتقدم الكلام عليه فى باب العدد . ولابن مالك فى هذا الباب من كتاب التسهيل والشرح الذى شرحه تخليط كثير تكلمنا عليه فى شرحنا لكتابه .

كما ذكره كذلك نحوى قريب من عهد ابن مالك هو محب الدين محمد بن يوسف المشهور بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٨٧ هـ قال عند الكلام على المعرفة والنكرة[2] : لم يحد المصنف المعرفة ... والحامل له على ترك الحد ما ذكره فى الشرح وهو أنه قال : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وما هو نكرة معنى معرفة لفظا ، وما هو فى استعمالهم على وجهين . فالأول نحو قولهم : كان ذلك عاما أول ، وأول من أمس ؛ فإن مدلول كل واحد منهما معين لاشياع فيه ، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين . والثانى نحو قولهم للأسد أسامة ، فإنه يجرى فى اللفظ مجرى حمزة فى : منع صرفه ، والاستغناء عن الإضافة ، والألف واللام ، وفى وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، وهو فى الشياع كأسد . والثالث كواحد أمه وعبد بطنه ، فإن أكثر العرب يجعلهما معرفتين بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ، ويدخل عليهما رب ، وينصبهما على الحال، ذكر ذلك أبو على ... » .

وهذا بنصه هو ما ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل عند كلامه على المعرفة والنكرة[3] .

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٧٩٦ .

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) راجع ص ١ / ١١٥ من هذا الكتاب .

وعند الكلام على أقسام الفعل يقول[1] : والمضارع صالح له[2] وللحال ، ولو نفى بلا ، خلافا لمن خصهما بالمستقبل ... وعلل المصنف ذلك بأنه : « لما كان للماضى فى الوضع صيغة تخصه كفعل ، وللمستقبل صيغة تخصه كأفعل ، ولم يكن للحال صيغة تخصه ، بل أشرك مع المستقبل فى المضارع ، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن ليكون ذلك جابرا لما فاته من الاختصاص بصيغة» وأقول إن فى كلام المصنف اضطرابا فى المتن والشرح ، وذلك أنه قال : والمضارع صالح له وللحال ...

وما بين القوسين الذى حكاه ناظر الجيش عن ابن مالك موجود بنصه فى شرح التسهيل عند الكلام على أقسام الفعل[3] .

وعند الكلام على إعراب الأسماء الستة بالحروف قال[4] : وأما القول بأنها معربة بالحروف ، وهو الذى ذكره المصنف فى المتن أولا فقد قال المصنف فيه : « إنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جىء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ، لأن الحرف المختلف الهيئات صالح للدلالة ، أصلا كان أو زائدا ، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة ، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن من الاستبعاد ، ولم يحد عن المعتاد » انتهى ...

وما بين القوسين مذكور كذلك بنصه فى شرح التسهيل عند الكلام على إعراب الأسماء الستة[5] .

---

(١) تمهيد القواعد حـ ١ ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) أى للمستقبل .

(٣) راجع ص ١ / ٢١ من هذا الكتاب .

(٤) تمهيد القواعد حـ ١ ص ٣٦ .

(٥) راجع ص ١ / ٤٣ من هذا الكتاب .

وعند الكلام على ترجيح مذهب سيبويه فى إعراب الأسماء الستة ، وهى أنها معربة بالحركات المقدرة يقول[1] : قال المصنف مستدلا لصحة مذهب سيبويه : « وهذا مذهب قوى من جهة القياس ، لأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه . وقد أمكن ذلك فى الأسماء المذكورة فوجب المصير إليه ، واقتصر القول عليه . وإذا كان التقدير مرعيا فى المقصور ، وفى المحكى ، وفى المتبع ، مع عدم ظاهر تابع للمقدر ، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى . وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه .

ولهذا القول أيضا مرجح آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو ، كقولك : أبو جاد هوز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل ، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلافه » انتهى .

وما بين القوسين مذكور بنصه فى شرح التسهيل عند الكلام على الأسماء الستة[2] .

ويقول عند الكلام على عمل المصدر[3] : « والأصح أيضا مساواة هذا المصدر اسم الفاعل فى تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب والمجرور بحرف يتعلق به » لم تثبت هذه الزيادة فى شرح المصنف ولذا لم يشرحها ، إلا أنه قال فى شرح الكافية : ومما يجوز فى هذا النوع ...

وقد ذكرنا من قبل أن بغية الوعاة قد ذكرت شرح التسهيل ضمن مؤلفات ابن مالك ، وقد جاء فيها فى موضع آخر[4] : نقل ابن مالك فى شرح التسهيل أن ابن أفلح ألحق بظن وأخواتها فى نصب المفعولين كأن ، قال أبو حيان : ولا أدرى من ابن

---

(١) تمهيد القواعد جـ ١ ص ٣٩ .

(٢) راجع ص ١ / ٤٨ ، ٤٩ من هذا الكتاب .

(٣) تمهيد القواعد جـ ٣ ص ١٧٠ .

(٤) ص ١٤٧ .

أفلح ، انتهى ، ولعله هذا .

وفى القاموس المحيط : وقولهم لا غيرُ لحن ، وهو غير جيد لأنه مسموع فى قول الشاعر[1] :

جوابًا به تنْجُو اعتَمِد فورَبِّنا لعن عمل أسْلَفْتَ لا غيرُ تسأل

وقد احتج به ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل .

وقد تحدثت كتب النحو المتداولة عن شرح التسهيل لابن مالك ، وإليك بعض ما ذكرته هذه الكتب :

فى الأشمونى جـ ١ ص ٦٦ — ٦٧ : قال فى شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف « يريد إعراب الأسماء الستة بالأحرف » .

وفى جـ ١ ص ٩٣ : قال فى شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وفى جـ ٢ ص ٧٤ : فى باب التنازع : وعن المبرد إجازته « يعنى التنازع » فى فعلى التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيدا ، وأحسن به وأجمل بعمرو ، واختاره فى التسهيل ، قال الصبان نقلا عن الدمامينى : شرط فى شرحه للجواز إعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور .

وفى جـ ٢ ص ١٣٤ : فى باب الحال : وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علما أو العلمَ فالذى وُصِف عالم . قال فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب .

وفى جـ ٣ ص ٢٢٠ : عند الكلام على لام الجحود : لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح .

وفى جـ ٤ ص ٨٣ — ٨٤ : فى تثنية المقصور : قال فى شرح التسهيل : فإن

---

(١)- البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٧٧ ، ومعجم شواهد العربية .

كان أعجميا نحو : عيسى ، أجازوا فيه الوجهين ، لاحتمال الزيادة وعدمها .

وفى التصريح جـ ١ ص ١٣٢ : فى باب الموصول : وما ذكره الموضح هنا تبعا للناظم من أن « اللذان واللتان » تثنية الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل : إن العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء ، واللت كذلك عن تثنية الذى والتى بالياء ، فإن العرب لم تثنهما . انتهى .

وفى جـ ١ ص ٣٢٧ : فى باب المفعول المطلق قال : وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل إلى أنه لابد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط .

وفى جـ ١ ص ٣٧٤ : قال : وذهب الكوفيون ... قالهابن مالك فى شرح التسهيل .

وفى جـ ١ ص ٣٧٥ : قال : وصحح ابن مالك فى شرح التسهيل قول سيبويه ، وعلله بأن الحال خبر ، فَجَعْلُها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما .

وفى جـ ١ ص ٣٧٦ : قال : وليس منه قوله تعالى[1] ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم * أمرا ... ﴾ خلافا للناظم فى شرح التسهيل .

وفى جـ ٢ ص ٩٢ : فى باب التعجب قال : أن يكون الفعل مثبتا . فلا يبنيان من فعل منفى سواء كان ملازما للنفى نحو : ما عاج بالدواء ، أى ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفى أيضا، قاله ابن مالك فى شرح التسهيل .

وفى جـ ٢ ص ١٥٣ : فى العطف قال : وجعل منه ، أى جعل الناظم فى شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل[2] ﴿ يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى ﴾ .

وفى جـ ٢ ص ١٦٠ : في باب البدل قال : وذهب أيضا فى التسهيل إلى أنه لا

---

(١) سورة الدخان ، آيتا : ٤ ، ٥ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٩٥ .

يبدل مضمر من ظاهر . وقال فى شرحه : والصحيح عندى أن يكون نحو : رأيت زيدا إياه ، من وضع النحويين، وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا، ولو سمع كان توكيدا .

وفى المغنى جـ ١ ص ١١١ : فى (أو) قال : والسابع التقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، ذكره ابن مالك فى منظومته الصغرى ، وفى شرح الكبرى ، ثم عدل عنه فى التسهيل وشرحه فقال : تأتى للتفريق المجرد من الشك ، والإبهام والتخيير ، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره .

وفى الدرر جـ ١ ص ٢٥ : فى المثنى قال : وفى شرح أبى حيان للتسهيل : ومثل يعنى ابن مالك ما أضيف معنى إلى ما ذكر من هذا الجمع المراد به التثنية بقول الشاعر[١] :

رأيتُ ابْنى البكرى فى حَوْمَة الوغى   كفاغِرَى الأفواه عند عَرين

قال : أى كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما[٢] ، ا هـ .

وفى جـ ١ ص ٣٧ : فى باب الضمائر قال : قال أبو حيان : وذكر المصنف يعنى ابن مالك فى الشرح أن السكون « يقصد فى هو وهى » مع الهمزة والكاف لم يجىء إلا فى الشعر[٣] .

وفى جـ ١ ص ٦٠ : فى الكلام على « أىّ » الموصولة قال : وفى التسهيل وشرحه : وقد يؤنث أىّ بالتاء موافقًا للتى ، وأنشد البيت[٤] :

إذا اشتبه الرُّشْد فى الحادثا   تِ فارض بأيَّتها قد قُدِر

ويمكن أن يكون من أقوى ما يستدل به على وضع ابن مالك لشرح التسهيل ما جاء كثيرًا فى هذا الشرح من قوله : « وقولى ... وفى قولنا ... وقلت ... ونبهت بقولى ... وأشرت بقولى ... وتناول قولى ... » إلى آخر مثل هذه التعبيرات التى

---

(١) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٥ .
(٢) راجع ص ١ / ١٠٦ من هذا الكتاب .
(٣) راجع ص ١ / ١٤٣ من هذا الكتاب .
(٤) راجع ص ١ / ٢٠٠ من هذا الكتاب .

يشير بها إلى ما ذكره فى التسهيل من قيود أو ألفاظ أو عبارات . إذ إن نسبة التسهيل إليه ليست موضع شك ، فقد تواترت الروايات والشراح على ذلك ، فإذا جاء فى الشرح ما يدل على نسبة ما جاء فى التسهيل إليه كان ذلك دليلا على أن الشارح هو صاحب المتن . وأنت ترى هذه الألفاظ منثورة فى كتابه ، وإليك على سبيل المثال نماذج من هذا ، فهو يقول فى ص ١/٧ : فقولى « ما تضمن من الكلم » وفى ص ١/٣٦ : وفى قولنا فى المضارع «فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث» وفى ص ١/٣٩ : وقولنا « والسلامة منها تمكن » وفى ص ١/٤١ : وقد تناول قولنا « أو يصحب الألف واللام » وفى ص ١/١٠٢ : ونبهت بقولى « وتمنع الضمة قبل الياء ، والكسرة قبل الواو » وفى ص ١/٢٢٢ : وأشرت بقولى « وقد يحذف ثالثها فى الاستفهام » وفى الصفحة نفسها : وتناول قولى « وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع » ... إلى آخر هذه الألفاظ التى تؤكد أنه صاحب الكتاب ، وأن الشرح من عمله كذلك .

وصف النسخة الأم : ا

والنسخة مكتوبة على ورق من القطع الكبير بخط مغربى معتاد يقرأ بسهولة ، وقد أعطيت الورقة بوجهيها رقما واحدا ، فلها وجه وظهر ، وفى هامش النسخة ما يدل على أنها روجعت على أصل آخر إذ توضع هذه العلامة « ٦ » ويوضع فى مواجهتها من الهامش علامة مماثلة وكلمة « صح » ويكتب التصويب أو الكلام الناقص ، ويبدو أن هذا الأصل هو النسخة التى كتبت بخط ابن مالك نفسه ، إذ جاء فى نهاية ما شرحه ابن مالك العبارة التالية : تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ...

ولكن الناسخ لم يذكر شيئا عن ذلك ، كما لم يذكر شيئا عن نفسه ، ولا عن سنة نسخه لها .

وقد سبق أن ذكرنا ما روى من أن شرح ابن مالك كان عند تلميذه شهاب الدين أبى بكر بن يعقوب الشافعى ، وأنه لما لم يحتل منصب ابن مالك غضب وأخذ الشرح وتوجه إلى اليمن ، فربما كان النقل من هذا الأصل .

كما توجد بالهامش بعض تعليقات قليلة لم يذكر شىء عن كاتبها.

والورقة الأولى مكتوب فيها : شرح التسهيل .
لمؤلفه وتتمة ولده لم يكملا تأليفهما رحمة الله تعالى عليهما .
أما الورقة الثانية فلم يكتب فى وجهها شيء ، وكتب فى ظهرها :

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .
قال الشيخ الإمام ... إلى آخر ما هو مذكور فى التحقيق .
وفى وسط اللوحة الأولى إلى اليسار جاء ما يلى :

ملك الله تعالى بفضله وكرمه محمد محمود بن التلاميد التركزى هذا الكتاب بالجامع الأزهر ثم وقفه على عصبته وقفا معقبا ومن بدله فإثمه عليه غرة رجب عام ١٢٨٤ هـ خصوصية ١٠ نحوش عمومية ٤٢٧٥٥ .
وخاتم الكتبخانة الخديوية المصرية .

وعلى يسار هذه اللوحة : التسهيل للمصنف شرح البداية ... الفعل وتكميل لولده بدر الدين إلى حروف التحضيض .

فى نوبة الفقير بدر الدين القرافى المالكى
فى نوبة العبد الفقير المحتاج إلى رحمة الأحد الصمد عبد الله بن
على بن إلياس بن محمد عفا عنهم العافى فى سنة ٩٩٣ هـ

ويقع الكتاب فى جزأين فى مجلد واحد ، يبدأ الأول بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وينتهى بنهاية باب الاستثناء ورقة ١٢٠ ، وفى نهايته : كمل السفر الأول من شرح تسهيل الفوائد لمصنفه جمال الدين بن مالك رحمة الله عليه . وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أبدا .

ويبدأ الجزء الثانى بالورقة رقم ١٢٢ ، وبين الجزأين ورقة بيضاء ، وأول الجزء الثانى باب الحال ، ويبدؤه بالبسملة والصلاة على رسول الله يقول : بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

باب الحال ... ويتابع الشرح إلى أن يصل إلى مصادر غير الثلاثى فى الورقة رقم ٢١٥ .

وبهذا ينتهى شرحه ، وكان آخر ما قاله : ومصدر فاعَل مُفاعلة وفِعال ، وندر فيما فاؤه ياء ... ومصدر فَعْلَلَ والملحق به بزيادة هاء التأنيث فى آخره ، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره ، وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز ، والغالب عليه أن يراد حينئذ اسم الفاعل .

وبعد ذلك كتبت العبارة التالية : تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

ثم يبدأ بعد ذلك شرح ابنه بدر الدين فى الورقة رقم ٢١٦ بباب إعراب الفعل وعوامله ، يقول : بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا ومولانا محمد .

قال الإمام الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى رحمه الله .

باب إعراب الفعل وعوامله .. وينتهى شرح بدر الدين بباب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ، وكان آخر ما وجد هو : مطلب : وكثر « ألا » قبل النداء ، و « أما » قبل القسم ، وتبدل همزتهما هاء أو عينا ، وقد تحذف الهاء فى الأحوال الثلاث .

وبعد ذلك هذه العبارة : هذا آخر ما ألفى من كلام ابن المصنف رحمة الله عليه ، من تكميل شرح التسهيل والحمد لله رب العالمين .....

وذُكِرَ بعد ذلك عدد أوراق المجلد وهو : مائتان واثنتان وثلاثون ورقة ، عدا أوراق الغلاف .

وبعد اللوحة ٢٢٠ ا حدث خلط فى الترقيم إلى نهاية الكتاب وقد صوبناه ورقمناه الترقيم الصحيح ، ومسطرة المخطوطة ٣١ سطرا وبالسطر حوالى عشرين كلمة تقريبا وهى بالخط المغربى ، والناسخ يجزىء الكلمة بين السطرين ولا يضع علامات التنصيص للآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية ولا يفصل بين شطرى البيت الشعرى ، وينقط الفاء من أسفل والقاف بنقطة من فوقها إلى غير ذلك .

وهذه هى نسخة دار الكتب ، واتخذناها أما وأصلا لتمامها ورمزنا إليها بالحرف ا .

٢ ـ نسخة الخزانة العامة بالرباط : شرح تسهيل الفوائد ١٠٣ نحو ١٤٩ ورقة مقاسها ٣٠ × ٤٠ وعلى ورقة الغلاف خاتم مضمونه : مخطوطات الأوقاف . الخزانة العامة بالرباط ، وفى وسطه الرقم : ٣١٨ معكوسا ، وخاتم آخر غير معكوس ترجمته : مكتبة الزاوية الناصرية تمكروت وتحمل الرقم ٥٢١ ص ١ ، وعلى هذه الصفحة جاء ما يلى :

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ...ملك لله فى يد .. ثم لعبد الله تعالى بالشراء من الوصى على ... السيد محمد بن على ...

السفر الأول من شرح ابن مالك على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ...

كل العلوم سوى القرآن مشغلة إلا الحديث وإلا الفقه فى الدين

العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سوى ذاك وسواس الشياطين

قال القزاز : إنه من اشتغل بنفسه شغل عن الناس ، ومن اشتغل بربه شغل عن نفسه وعن الناس . لإبراهيم بن أدهم :

نرقع دنيانا بتمزيق عرضنا فلا ديننا يبقى ولا ما نرقع

لابن عطاء الله رضى الله عنه .

... ولرأيت محله من الشهب .

وهذه النسخة رمزنا إليها بالرمز ب ، واستعنا بها فى تصحيح الجزء الأول من مخطوطة دار الكتب ، وهى تسير على نظام التعقيبة ، وخطها مغربى ، وبالصفحة ٣١ سطرا ، وبالسطر حوالى ١٨ كلمة ، وتنتهى عند الصفحة ٢٩٢ ونهايتها آخر باب الاستثناء كما فى نسخة دار الكتب المصرية ثم خاتم الأوقاف بالرباط وخاتم تمكروت وقبلهما :

هنا انتهى السفر الأول من شرح التسهيل لمؤلفه رحمه الله تعالى يتلوه فى الثانى باب الحال وصلى الله على سيدنا محمد وآله .

وعلى يسار الصفحة : تم السفر الأول ... التسهيل لمؤلفه .

وقد صورها لنا معهد المخطوطات العربية عن « ميكروفيلم » وقد سقط من هذه المصورة بعض الصفحات ففى باب إعراب الصحيح الآخر ص ١٣ سقط بعدها

لوحتان إذ كان آخرها قوله : للمعنى الحادث بالتركيب من حركات أو سكون ، ثم جاء بالتعقيبة ، وفى أول ص ١٤ جاء قوله : استصحب هل تذكر عند عروض التقاء الساكنين – ولا علاقة لذلك بما قبله . وفى اللوحة ٢٨٧ آخرها : بمعنى كلما كان كذا وكذا كان كذا وكذا فكان فيه . وبعدها : الخلاف فى نصب غير وترجيح . وهذا الساقط هنا قبل آخر النسخة بثلاث صفحات . ومجمل الساقط من هذه النسخة حوالى ست أو سبع صفحات .

ومن أجل هذا اعتبرناها نسخة مساعدة رمزنا إليها بالحرف ب ، واستفيد منها فى تصحيح كلمة أو عبارة أو تصويب بيت شعرى إلى غير ذلك مما يرى فى مواضعه من النص المحقق .

٣ – النسخة التى حصلنا عليها من معهد المخطوطات العربية وبياناتها كالآتى :

رقم ٢٦٧ نحو جزء ٣ – ١٦٦ ورقة ٢٠ × ٣٠ .

فى اللوحة الأولى : مكتبة الزاوية الحمزاوية يمنع طبْع هذا الكتاب بدون إذن أهل زاوية سيد وحمزة رقم الكتاب ٢٢ .

وعلى الوجه الأيسر : هذا الجزء من شرح المصنف .

وهى بخط مغربى واضح ، وبالصفحة ٢١ سطرا ، وبالسطر حوالى سبع كلمات ، وانتهت النسخة عند آخر ص ٣٣٠ ، وبدأت بباب الحال .

وقد رمزنا إليها بالحرف ج ، واستفيد منها فى المقابلة فى تصحيح لفظ أو بيت شعرى أو إكمال سقط وما إلى ذلك ، وكان هذا فى الأبواب التى اشتملت عليها وهى : باب الحال – التمييز – العدد – نعم وبئس – حبذا – التعجب – أفعل التفضيل – اسم الفاعل – الصفة المشبهة باسم الفاعل – إعمال المصدر – حروف الجر سوى المستثنى بها – القسم .

وقد جاء الكلام غير متصل فى باب التعجب حيث جاء نص فى غير موضعه وذلك أن باب التعجب جاء فى ص ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ التى آخرها : والمعتاد فى الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسده شيء يحصل ، وجاء فى ص ١٧٤ : فى التعجب

فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره ثم قلت ... وفى هذه الصفحة نهاية باب التعجب وجزء قليل من أفعل التفضيل . وتمام النص جاء فى أول ص ١٣٤ ففيها : به استطالة كما كان بعد لولا وفى لعمرك لأفعلن ... ثم مضى يتحدث عن التعجب إلى آخر ص ١٥٣ ففى آخرها ، وإليها أشرت بقولى : وقد يغنى وتمام النص فى أول ص ١٧٤ وفى أول ص ١٥٤ جاء قوله : معرفة أو نكرة موصوفة وما المذكورة غير نكرة موصوفة ... — وهذا فى باب نعم وبئس — الذى بدأ أول ص ١٢٣ والذى انتهى فى آخر ص ١٣٣ وكان آخره : فلا يكون بالاستقراء إلا — وهذا يتصل بقوله : معرفة .... الذى جاء فى ص ١٥٤ فالنص قد اختلط فى هذه النسخة مع تسلسل الترقيم للصفحات .

وكان آخر هذه النسخة : وقد يجاب بجير دون قسم مراد ، كما يجاب بأخواتها إلا إى فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم .

كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

يتلوه فى الرابع باب الإضافة .

وعلى يسار الصفحة انتهت المعارضة بالأصل ...

على قراءته والحمد لله وصلواته على محمد .

هذا وقد جاء فى بعض الفهارس أن هناك نسخة بالأسكوريال لم نحصل عليها لغلبة الظن كما تبين من وصفها أنها هى النسخة ب السابقة . وفى بعضها أن هناك نسخة بالأزهرية وقد تبين لنا غير ذلك تماما . وفى بعضها خلط حيث نسب جزء من شرح التسهيل لابن مالك خطأ وهو فى الحقيقة للمرادى ومصورته بحوزتنا وينتهى عند آخر أفعل التفضيل .

وكان ابن مالك يبدأ عبارة التسهيل بحرف (ص) ويبدأ الشرح بحرف (ش) وكذا فعل ابنه فى الجزء الذى شرحه .

منهج ابن مالك فى شرح التسهيل

إن القارئ لهذا الكتاب يستطيع أن يلمس فى يسر المنهج الذى التزمه ابن مالك فى تأليفه ، والخطة التى سار عليها فى شرح أبوابه ، والاستدلال على ما تضمنه من قواعد ، وما عرض له من آراء ، ويتضح ذلك فيما يلى :

١ ـ **بعد أن يذكر التعريف يذكر المحترزات** : ويستقصى ذلك ، ويرد على ما يمكن أن يوجه إليه من اعتراض .

وهو أمر يبدو واضحًا فى هذا الكتاب لا يكاد يحتاج إلى استدلال لأن القارئ يجده فى كل باب وفى كل موضوع ، فهو يعرف الكلمة[1] بأنها : « لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوى معه ، وهى اسم وفعل وحرف » ثم يأخذ فى بيان معنى الكلمة ، ولماذا صدر التعريف باللفظ ، وبين المراد بالمستقل ، ولم قيد الدلالة بالوضع ، وم احترز بذكر التقدير ، ولم قال أو منوى معه . حتى يستوفى الموضوع وحتى لا يترك فيه مجالا لقول . وهكذا فعل عندما تحدث عن الكلام[2] .

وعندما ذكر الاسم قال[3] : فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها . ثم يعرض للإسناد فيقول : الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه ، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء ، وقيل فيه وضعى وحقيقى ، كقوله : زيد فاضل . وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو : زيد معرب . ولفعل نحو : قام مبنى على الفتح . ولحرف نحو : فى حرف جر . ولجملة نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة . فقد ظهر بهذا لم قيل : الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها، فقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء ، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام .

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال ، والأسماء الملازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة فى الرسم يتناول بها ما لا يتناول بدونها فقيل « أو نظيرها » وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل ، بل المراد ما وافق معنى ونوعًا كموافقة قول الآمر بالصمت لقوله صه ،

---

(١) من ١ / ٣ـ٥ من هذا الكتاب .

(٢) من ١ / ٥ـ٧ .

(٣) ص ٩ .

لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعى ويقبله السكوت .

وعند الكلام على المنقوص يقول(١) : والمنقوص العرفى الاسم الذى حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة .

فالاسم مخرج للمضارع الذى حرف إعرابه ياء تلى كسرة نحو : يعطى .

وحرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ياء تلى كسرة نحو : هى ، والذى .

واللزوم مخرج لنحو الزيدين ، وللأسماء الستة فى حال الجر .

ولما كان المنقوص فى اللغة متناولا لكل ما حذف منه شيء كيد وعدة ، وكان المقصود هنا غير ذلك ، قُيِّد بالعرفى ، لأن العرف الصناعى قد غلَّب إطلاق المنقوص على نحو شج وقاض .

٢ ــ وابن مالك يذكر الآراء المختلفة ويرجح ما يراه ويستدل عليه ، فعند الكلام على إعراب الأسماء الستة(٢) يقول : فى إعراب هذه الأسماء خلاف : فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معًا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس ، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال .

ومنهم من جعل إعرابها منويًا فى حروف المد ، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوى . وسيأتى الكلام على هذا الوجه .

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة أصلا كان أو

---

(١) ص ١ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) ص ١ / ٤٣ ، ٤٤ من هذا الكتاب .

زائدًا . مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة ، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أُمِنَ مِن استبعاد ، ولم يحد عن المعتاد .

فهذه خمسة أقوال ، أضعفها الثالث ، لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه :
أحدها : النقل فى غير وقف إلى متحرك .

والثانى : جعل حرف الإعراب غير آخر .

والثالث : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية .

وهذا الوجه وارد على القول الثانى ، مع ما فيه من نسْبة دلالة واحدة إلى شيئين .

والأول أيضًا ضعيف لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا فى الضرورة أو الندرة .

٣ ــ وابن مالك **يكثر من الاستشهاد** بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر ، وله قدرة فائقة فى ذلك ، اقرأ له مستشهدا على أن الفعل المضارع إذا نفى بلا لم يتعين الحكم باستقباله[1] : وإذا نفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية ، روى ذلك عن الأخفش نصا ، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل : قاموا لا يكون زيدا ، بمعنى إلا زيدا ، ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء ، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه ، « ولا يكون » هنا استثناء ، فمعناه مقارن للفظه ، فلو كان النفى بلا مخلصا للاستقبال لم تستعمل العرب « لا يكون » فى الاستثناء لمباينته الاستقبال . ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى الاستقبال نحو : أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه ... ومثل ذلك فى القرآن الكريم كثير كقوله تعالى ﴿ ومالنا لا نؤمن بالله ﴾ و ﴿ لا أجد ما أحملكم عليه ﴾ و ﴿ الله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ و ﴿ ما لكم لا تؤمنون ﴾ وَ ﴿ ما لكم لا ترجون ﴾ و ﴿ مالى لا أرى الهدهد ﴾ و ﴿ مالى لا أعبد ﴾ وهو فى غير القرآن أيضا كثير ومنه قول الشاعر[2] :

---

(١) ص ١ / ١٩ ، ٢٠ .

(٢) ص ١ / ١٩ من التحقيق .

يرى الحاضر الشاهد المطمئن   من الأمر مالا يرى الغائب

وقال آخر[1] :

إذا حاجةٌ ولّتك لا تستطيعها   فخذْ طرفا من غيرها حين تَسْبق

وقال آخر[2] :

كأن لم يكنْ بَيْن إذا كان بعده   تلاقٍ ولكن لا إخال تلاقيا

وعند الكلام على المثنى يذكر المضافين لفظا أو معنى إلى متضمنيهما فيقول[3] : فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية ، وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين فى شيئين هما شيء واحد لفظا ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية ، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما فى الضم ، وفى مجاوزة الإفراد ، وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها ، والمراد به حاصل ، إذ لا يذهب وهم فى نحو : أكلت رأس شاتين ، إلى أن معنى الإفراد مقصود . ولكونْ الجمع به أولى جاء بالكتاب العزيز نحو ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ و﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ وفى قراءة ابن مسعود ﴿ فاقطعوا أيمانهما ﴾ وفى الحديث «إزرَةُ المؤمن إلى أنصاف ساقيه » .

وجاء لفظ الإفراد أيضا فى الكلام الفصيح دون ضرورة ، ومنه الحديث فى وصف وضوء النبى ﷺ « ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما » ولم يجئ لفظ التثنية إلا فى شعر كقوله :.....

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه ولا كجزأيه[4] لم يعدل عن لفظ التثنية غالبا ، نحو : قضيت درهميكما ، لأن العدول فى مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع فى اللبس غالبا ، فإن أمن اللبس جاز العدول إلى الجمع سماعا عند غير الفراء ، وقياسا عنده ، ورأيه فى هذا أصح ، لكونه مأمون اللبس مع كثرة وروده فى الكلام الفصيح ، كقول النبى ﷺ لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما « أخرجكما من

---

(١) ص ١ / ١٩ من التحقيق .

(٢) ص ١ / ١٩ من التحقيق .

(٣) ص ١ / ١٠٦ .

(٤) ص ١ / ١٠٧ .

بيوتكما » وقوله لعلى وفاطمة رضى الله عنهما « إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثا وثلاثين» الحديث. وفى حديث آخر «هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر » وفى حديث على وحمزة رضى الله عنهما « فضرباه بأسيافهما » وأمثال ذلك كثيرة .

فابن مالك فى استدلاله ، وفى سوق الأدلة من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والكلام العربى كأنما يغرف من بحر ، فالأدلة حاضرة ، وهو يسوقها فى تتابع وقوة لتثبت ما ذهب إليه وأيده .

٤ ــ وإذا ذكر شيئا قبل موضعه أو فى غير بابه أجل بيانه إلى الموضع الخاص به ، فعند الكلام على وقوع الضمير بعد إلا يقول[١] : والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة ، لأن حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتبارًا بأن إلا غير عاملة ، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعد هذا من الضرورات ، بل جعله مراجعة لأصل متروك ، ويعتذر عن مثل : قاموا إلا إياك ، بكون الاستعمال استمر بالانفصال ، والأولى به الاتصال ، وهذا متعلق بالاستثناء ، فأخرت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى .

ويقول عند الكلام على موضع ضمير الغيبة[٢] : ومثال المفسَّر بخبره ﴿ إن هى إلا حياتنا الدنيا ﴾ قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلى به ، وأصله : إن الحياة إلا حياتنا ، ثم وضع هى موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها. ومنه: هى النفس تحمل ما حملت، وهى العرب تقول ما شاءت، وهذا من جيد كلامه .

وفى تنظيره بهى النفس وهى العرب ضعف ، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين .

ومثال ضمير الشأن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ولكل واحد منها موضع يستوفى فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى .

---

(١) ص ١ / ١٥٢ .
(٢) ص ١ / ١٦٣ .

ويقول عند الكلام على الصلة إذا كانت ظرفا أو جارًّا ومجرورًا[1] : وتقدير الفعل هنا مجمع عليه ، بخلاف تقديره فى غير صلة ففيه خلاف يذكر فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى .

ويقول عند الكلام على الاستغناء عن الضمير بالظاهر[2] : ومن هذا القبيل : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى ، ومثل هذا فى الصلة نادر ، وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمر فى الإخبار ، وله موضع يأتى إن شاء الله تعالى .

وفى موضع آخر عند الكلام على من الموصولة يذكر رأى أبى على الفارسى فى أن « مَن » نكرة ، يقول[3] : والصحيح غير ما ذهب إليه ، وبيان ذلك مستوفى فى باب نعم وبئس . وعند الكلام على علامات الفعل يذكر نون الوقاية اللازمة مع ياء المتكلم يقول[4] : ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلا ، وسيأتى بيان ذلك فى المضمرات .

ولكن هذا لا يمنع أن يذكر شيئًا قبل موضعه لأنه رأى أن ما يتحدث فيه يتوقف فهمه عليه فحينئذ يذكره ، ويبين سبب ذكره قبل أوانه ، فعند الكلام على كيفية التثنية وجمعى التصحيح يبدأ بتعريف المقصور والمنقوص والممدود ، ويبين سبب ذلك فيقول[5] : تبيين كيفية التثنية وجمعى التصحيح مفتقر إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود حتى إذا جرى فى الباب ذكر بعضها لم يجهل المعنى به . فالمقصور هو الاسم ....

وكما كان يؤجل التفصيل إلى الموضع المناسب له ، كان يحيل على ما سبق أن ذكره إذا عرضت له مناسبة بعد ذلك ، يقول عند الكلام على الضمائر[6] : وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيأتها حال التلفظ بها ، فأغنى عن إعادته الإحالة عليه .

٥ ــ وفى أثناء استدلاله على ما يقوله **يعقد موازنات** بين ما يتحدث عنه وغيره

---

(١) ص ١ / ٢١١ .
(٢) ص ١ / ٢١٢ .
(٣) ص ١ / ٢١٨ .
(٤) ص ١ / ١٥ .
(٥) ص ١ / ٨٩ .
(٦) ص ١ / ١٤٢ .

ليثبت صحة الحكم الذى ذهب إليه ، فعند الكلام على السين وسوف يقول[1] : وأيضا فقد أجمعنا على أن سف وسو وسى — عند من أثبتها — فروع سوف ، فلتكن السين أيضا فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود ، ويكون هذا التصرف فى سوف بالحذف شبيها بما فعل بايمن الله فى القسم حين قيل : ايمُ الله ، وامُ الله ، ومُن الله ، ومُ الله . وقريبا من قولهم فى حاشا: حاش وحشا . وفى : أَفَّى أُفُّه ، وافْ .

وعند الكلام على الضمير يقول[2] : وأما العاقلات « ففعلن » وشبهه أولى من « فعَلتْ » وشبهه كقوله تعالى ﴿ فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف ﴾ وكقوله ﷺ « استوصوا بالنساء خيرا ، فإنهن عوان بينكم » ولو قيل فى الكلام موضع « فعلن فى أنفسهن » فعلت فى أنفسها ، وموضع « فإنهن عوان » فإنها عوان لجاز ، كقوله تعالى ..... وفى بعض الأحاديث المأثورة « اللهم رب السموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضللن » أراد ومن أضلوا ، ولكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو .

كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال فى قوله ﷺ « لا دريت ولا تليت » وإنما بابه تلوت . ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك فى قوله ﷺ « أيتكن صاحبة الجمل الأدبب ، تنبحها كلاب الحوْأب » وإنما بابه الأدبّ .

وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره ، كقول العرب : أخذه ما قدُم وما حدُث ، وهنأه ومرأه ، وفعلته على ما يسوءك وينوءك . ولا يقولون فى الإفراد إلا حدَث ، وأمرأه ، وأناءه ينيئه ، وهذا ونحوه المراد بقولى « كما قد يسوغ لكلمات لها من حكم ووزن » .

٦ — وابن مالك **لا يلتزم طريقة واحدة فى النص على اسم صاحب الرأى** الذى يذكره ، ولكنه يذكره غالبًا ، فعند الكلام على المثنى وجمع المذكر السالم يقول[3] : وزعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة ،

---

(١) ص ١/٢٦ .
(٢) ص ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .
(٣) ص ١ / ٧٤ .

وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابًا ، لحدوثه عن عامل ، وهذا ظاهر قول الجرمى واختيار ابن عصفور ، وهو مردود بوجوه .

ويقول فى الباب نفسه بعد ذلك[1] : وأما القول الثالث وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل طُرُوٍّ التثنية والجمع ، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه ، فهو قول الأخفشَ والمبرد ، وهو مردود أيضا من ثلاثة أوجه .

وعند الكلام على نون المثنى وجمع المذكر السالم يقول فى الباب نفسه كذلك[2] : وأما النون فليست عوضا من حركة الواحد ... وليست عوضا من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوين فى واحده نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها . وإذا لم تكن عوضا من أحدهما ، فأن لا تكون عوضا منهما أو من تنوينين فصاعدًا أحق وأولى . وأشير بالعوض من تنوينين فصاعدا إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين ، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد . وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا .

وقد يكتفى بذكر الحكم ، فتراه يقول عند الكلام على الأسماء الستة[3] : فى إعراب هذه الأسماء خلاف : فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ...

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ...

ومنهم من جعل إعرابها منويا فى حروف المـــد ....

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ...

وعنـد الكـلام على جمع المذكر السالم يقـول[4] : وأما عشرون فشذوذه بيِّن لانتفاء الجمعية وشروطها ، وكذلك أخواتها ، وإن كانت بمعنى الجمعية . وقال بعضهم

---

(١) ص ١ / ٧٥ .

(٢) ص ١ / ٨٠ ، ٨١ .

(٣) ص ١ / ٤٣ .

(٤) ص ١ / ٨٣ .

ثلاثون وأخواته جموع على سبيل التعويض ، كما ذكر فى أرض ...

وعند الكلام على المثنى يقول[1] : والثِّنايان طرفا العقال ، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية ، هكذا قال الأئمة الموثوق بقولهم .

٧ ــ **وهو يعقب على الآراء التى يذكرها** إما بالتأييد والإثبات ، وإما بالنقض والتفنيد ، كما يبدو ذلك واضحا فى كتابه ، وكما رأيته فى الفقرة السابقة .

٨ ــ وبعد أن يذكر الآراء المختلفة ويفند ما يراه منها ضعيفا ، ويذكر رأيه وأدلة صحته ، **ينتهى بقوله**[2] : فثبت ما أردناه والحمد لله .

أو يقول[3] : وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا .

أو يقول[4] : فمن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب .

٩ ــ **وقد يشير فى أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة** التى وردت فى اللفظ الواحد من ذلك قوله وهو يتكلم على الأسماء الستة[5] : فى الفم تسع لغات ، فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص ، وفتحها وضمها مع تشديد الميم ، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر ... وحكى ابن الأعرابى فى تثنيته فموان وفميان ... فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل فى غير ضرورة ، بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد : إحداها : ف م ى ، والثانية : ف م و ، والثالثة : ف م م ، ومادة رابعة من : ف و ه ، وكلها أصول متوافقة فى المعنى ، لا أن أصلها فوه كما زعم الأكثرون ، لأن ذلك مدعى لا دليل عليه ، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه فى غير ضرورة ... واللغة التاسعة النقص وإتباع الفاء الميم فى الحركة الإعرابية وغيرها .

---

(١) ص ١ / ٩٤ .

(٢) ص ١ / ٩٣ .

(٣) ص ١ / ٧٥ .

(٤) ص ١ / ٤٤ .

(٥) ص ١ / ٤٧ ، ٤٨ .

ولما أشير إلى هذه اللغة بين ما وافق الفم فيها فقيل : كما فعل بفاء مرء ، وعينى امرئ وابنم ، ففى مرء لغتان : إحداهما فتح الميم مطلقا ، وهى لغة القرآن .

والثانية إتباعها الهمزة فى حركات الإعراب .

وفى : امرئ وابنم أيضًا لغتان: إحداهما: فتح راء «امرأ»، ونون ابنم مطلقا.

والثانية : إتباعها الهمزة والميم فى حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين .

ولكنه قد يجد أنه ليس فى حاجة إلى ذكر اللغات لشهرتها ووضوحها يقول[1] : والكلام على ما فى « إياك » من اللغات غنى عن التفسير ، إذ ليس فيه إلا النقل ، وأعرف لغاته تخفيف الياء .

١٠ ــ **كما يذكر أحيانا معنى بعض الكلمات التى** يرى أنها فى حاجة إلى شرح ، فعندما يذكر الحم فى الأسماء الستة يقول[2] : والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه ، هذا هو المشهور ، وقد يطلق على أقارب الزوجة .

وعند الكلام على المثنى يقول[3] : المذروان طرفا الألية ، وطرفا القوس ، وجانبا الرأس ، ولا يستعمل مفردهما كذا قال أبو على القالى فى كتاب الأمالى ، والمشهور إطلاقه على طرفى الألية ، قال عنترة ...

والثنايان طرفا العقال ، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية ...

١١ ــ وابن مالك **لا يلتزم أحيانًا بما اتجه إليه وأيده** ، **فعند** الكلام على « أل » المعرفة يرى أن همزة أل المعرفة همزة قطع ، وأنها بحرفيها حرف واحد ، وأنه لا يصح التعبير عنها بالألف واللام[4] ، ويستدل على ذلك بأن الخليل وسيبويه عبرا عنها بـ« أل » ، ولم يعبرا بالألف واللام ، ويذكر أمثلة من كتاب سيبويه تؤيد رأيه .

ولكنه مع ذلك يعبر عنها بالألف واللام فى مواضع متعددة من كتابه وشرحه ،

---

(١) ص ١ / ١٤٧ .

(٢) ص ١ / ٤٤ .

(٣) ص ١ / ٩٤ .

(٤) ص ١ / ٢٥٣ .

فهو يقول[1] : وتنوب الفتحة عن الكسرة فى جر ما لا ينصرف ، إلا أن يضاف أو يصحب الألف واللام أو بدلها . وراجع صفحات : ١ / ١١٥ و ١ / ١٦٧ و ١ / ١٧٠ و ١ / ١٧٧ و ١ / ١٧٩ ، وغيرها .

كما أن سيبويه عبر عنها كذلك بالألف واللام فى مواضع متعددة من كتابه ، راجع : جـ ١ ص ٢٢ و ٢٧٥ و ٤٩٧ و جـ ٢ ص ٥٠٤ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

وعند الكلام على « ال » الموصولة يقول[2] : وتوصل بصفة محضة ... ويفسر الصفة المحضة بقوله[3] : « وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين » فهو يجعل « ال » الداخلة على الصفة المشبهة اسما موصولا ، ويمثل لذلك بقوله : رأيت الحسن وجهُه ، والحسن وجهُها ...

مع أنه مثل قبل ذلك لأل المعرفة بقوله تعالى[4] ﴿ مثل الفريقين كالأعمى والأصم ﴾ فجعل « ال » الداخلة على الأصم معرفة ، وأصم صفة مشبهة .

١٢ ــ ابن مالك يختار الاسهل والأبعد عن التكلف .

كان ابن مالك يفهم وظيفة النحو والهدف الذى دعا إلى وضعه ، إذ كان المقصود من ذلك تقويم الألسنة وصرفها عن الخطأ فى الكلام ، ولاشك فى أن تحقيق ذلك يتم إذا خلت قواعده من التعقيد والتكلف ، والإبعاد فى الافتراض والتقدير ، وقد نص فى مواضع مختلفة من كتابه على ذلك :

١ ــ فعند الكلام على إعراب الأسماء الستة يقول[5] : فمن النحويين من زعم أن

---

(١) ص ١ / ٤١ .
(٢) ص ١ / ١٩٦ .
(٣) ص ١ / ٢٠١ .
(٤) ص ١ / ٤١ .
(٥) ص ١ / ٤٣ .

إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ...

ومنهم من جعل إعرابها منويا فى حروف المد ، وما قبلها حركات إتباع ...

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف .

٢ ــ وعند الكلام على السين وسوف يقول[١] : واتفقوا على أن أصل سف وسو وسى سوف ، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف ، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة . وهذا عندى تكلف ودعوى مجردة من الدليل ، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها ، لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة كحذفها عند ملاقاة ساكن ... ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافا ، ومثل ذلك فيما شأنه أن يعل ممتنع ... وبدليل آخر أيضًا وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفا ... ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفا ، لأن إبدال الباقى بعد الحذف تغيير ثان وذلك إجحاف أيضا لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه ، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك ؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضيا إلى هذا المحذور وجب إطراحه . والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك ، فوجب قبوله والتمسك به لأنه أبعد من التكلف .

٣ ــ وعند الكلام على الأفعال الخمسة وأنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها يقول[٢] : وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة

---

(١) ص ١ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) ص ١ / ٥١ .

الأحرف ، وهو قول ضعيف ، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون وافية بذلك ، فأدعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه .

٤ ــ وعند الكلام على المعارف يذكر منها المنادى فيقول[١] : واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء : فقال قوم : تعريفه بحرف حذف لفظا وبقى معنى ، كما بقى معنى الإضافة فى نحو قوله تعالى ﴿ وكلا ضربنا له الأمثال ﴾ .

وقال قوم : بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه ، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه ، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة ، فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى ، وهذا أظهر وأبعد عن التكلف .

٥ ــ وكما يؤيد ابن مالك الرأى الأسهل والأبعد عن التكلف يعارض الرأى الشاذ ويرفضه ، فعندما يتكلم على تثنية المقصور يقول[٢] : فإن كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء ... وإن كانت ثالثة ردت إلى الواو إن كانت بدلها كقفا ، وإلى الياء إن كانت بدلها كهدى ، وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كرحى ... وإن كانت الألف أصلا لكونها فى حرف أو شبهه ... وأجاز الكسائى فى نحو رضى وعلا ، من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياسا على ما ندر كقول بعض العرب : رضى ورضيان . وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه .

٦ ــ ومع تقدير ابن مالك لقدامى النحاة وبخاصة سيبويه الذى وافقه فى أكثر ما ذهب إليه واستشهد فى مواضع كثيرة بما قاله ، لم يكن يجد ما يمنعه من معارضته إذا كان الدليل لا يؤيده يقول[٣] : وإذا نفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية ، روى ذلك عن الأخفش نصًا ، وهو لازم لسيبويه وغيره من

---

(١) ص ١/١١٦ .
(٢) ص ١/٩١ــ١٠٠ .
(٣) ص ١/١٨ .

القدماء ... والذى غر الزمخشرى من المتأخرين قول سيبويه فى باب نفى الفعل : وإذا قال : هو يفعل ، أى هو فى حال فعل فإن نفيه ما يفعل ، وإذا قال هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه لا يفعل » فاستعمل « ما » فى نفى الحال ، و « لا » فى نفى المستقبل ، وهذا لا خلاف فى جوازه ، وليس فى عبارته ما يمنع من إيقاع غير ما موقع ما ، ولا من إيقاع غير لا موقع لا ... على أن كلام سيبويه لو كان صريحا فى أن المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به ، بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا .

٧ – ومع ميل ابن مالك إلى الرأى الأسهل والأبعد عن التكلف والخالى من الشذوذ نجده أحيانًا يميل إلى ما فيه بعض التعسف والتعقيد ، فهو يرى أن الجار والمجرور السابق للصفة المقترنة بأل ليس متعلقا بها ، بل هو متعلق بمحذوف دلت عليه هذه الصفة مثل قوله تعالى ﴿ إنى لعملكم من القالين ﴾ و ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ و ﴿ إنى لكما لمن الناصحين ﴾ و ﴿ أنا على ذلكم من الشاهدين ﴾

ويرى ابن الحاجب أن التعليق فى مثل ذلك بنفس الصلة لا بشىء محذوف قال فى أمالى القرآن فى الكلام على قوله تعالى ﴿ وقاسمهما إنى لكما لمن الناصحين ﴾[1] الظاهر فى « لكما » فى مثل هذا الموضع أنه متعلق بالناصحين ونحوه ، لأن المعنى عليه ، ولا يرتاب فى أن المعنى : لمن الناصحين لكما ، وأن اللام إنما جىء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين ، وإنما فر الأكثرون من ذلك لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول ، والفرق عندنا أن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءًا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التى لا تمنع التقدم ، ففرق بينها وبين الموصولات بذلك ، كما فرق بينهما بالاتفاق فى جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ، فتكون مع ال كالاسم الواحد ، ولذلك لم يوصل بجملة اسمية ، وذلك واضح ولا حاجة إلى التعسف .

وهو كلام واضح لا يحتاج إلى تعقيب .

---

(١) تعليق الفرائد ص ٥٥ .

أدلة ابن مالك

إن القارىء لهذا الكتاب يروعه ما يجده فيه من فيض زاخر من الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، ومن سيل دافق من الشعر العربى الذى وعى ابن مالك منه الكثير ، فجرى على لسانه تمثلا واستشهادا يؤيد به دعوى ، أو يثبت به قاعدة ، أو يفند به رأيا .

ولقد كانت أدلة ابن مالك ، كما كانت أدلة النحاة من قبله ، القرآن الكريم ، وما قاله العرب الفصحاء، وهو ما سماه النحويون بالسماع ، والقياس على ما ثبتت صحته وصح دليله ، ولكنه يمتاز عن سالفيه بأنه كان أول من وضع الحديث الشريف فى موضعه الصحيح من الاحتجاج به ، والإكثار من أخذ الشواهد منه .

(١) **السماع : ١ – القرآن الكريم** : كان ابن مالك يضع القرآن الكريم فى رأس المصادر التى يرجع إليها ويعتمد عليها ، لا فرق عنده بين قراءة متواترة وشاذة ، فالقراءة سنة متبعة ، والقراء لا يأتون بشىء من عندهم بل يلتزمون ما نزل على النبى ﷺ ، وهم لا ينظرون فى القرآن[١] « على الأفشى فى اللغة ، والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر ، والأصح فى النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها ، والمصير إليها » .

وقد وصل المسلمون فى تقديسهم للقرآن ، وحرصهم على سلامته ، وصيانته من التحريف والتغيير إلى الحد الذى جعل خصومهم المتعصبين ضدهم، الطاعنين عليهم وعلى دينهم يقولون[٢] :

« لا اعتراف بصحة قراءة ، ولا تدخل قراءة فى دائرة التعبير القرآنى المعجز

---

(١) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ١٠ – ١١ . والاقتراح ١٤ و ١٥ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامى لجولد تسيهر ص ٥٥ .

المتحدى لكل محاولات التقليد ، إلا إذا أمكن أن تستند إلى حجج من الرواية موثوق بها . . .

وإن المتصفح لشرح ابن مالك يجد آيات القرآن الكريم منبثة فى كل صفحاته ، يعتمد عليها ويستشهد بها فى قواعده وأحكامه ، سواء فى ذلك المتواتر والشاذ . أما المتواتر فلا أظن أننى فى حاجة إلى ضرب الأمثلة له ، ولكنى أكتفى بالإشارة إلى بعض الآيات التى جاءت من القراءات الشاذة .

من ذلك قوله تعالى فى سورة القصص ﴿ قالوا ساحران تظّاهرا ﴾ استدل بها على جواز حذف نون الرفع فى النثر مجردة من نون الوقاية[١] .

وقوله تعالى فى سورة الحج ﴿ والمقيمى الصلاةَ ﴾ بالنصب استدل بها على سقوط نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة[٢] .

وقوله تعالى فى سورة الصافات ﴿ إنكم لذائقو العذابَ الأليم ﴾ وقوله تعالى فى سورة التوبة ﴿ واعلموا أنكم غير معجزى اللهَ ﴾ بالنصب فيهما ، وقد استدل بهما على سقوط نون جمع المذكر السالم اختيارا قبل لام ساكنة[٣] .

وقوله تعالى فى سورة الزخرف ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ استدل بها على جعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبر[٤] .

وقوله تعالى فى سورة هود ﴿ هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم ﴾ بنصب أطهر ، استدل بها على أن بعض العرب يأتى بضمير الفصل بين الحال وصاحبها[٥] .

---

(١) ص ١/٥٣ ، الإتحاف ص ١١٣ .

(٢) ص ١/٧٣ لابن أبى إسحاق ، شواذ ابن خالويه ٩٥ .

(٣) ص ١/٧٣ لأبى السمال ، شواذ ابن خالويه ١٣٧ .

(٤) ص ١/١٧٠ لأبى زيد ، النحوى شواذ ابن خالويه ١٣٦ .

(٥) ص ١/١٦٨ لابن مروان وعيسى بن عمر ، وقال أبو عمرو بن العلاء من قرأ « أطهرَ » بالفتح فقد تربع . . . ، شواذ ابن خالويه ٦٠ .

ومع أن ابن مالك ينزل القراءات هذه المنزلة ويحتج بها ويعتد بما جاء منها ، فإننا نجده كأنه لا يرتضى بعض هذه القراءات يقول[1] : وحكى ابن جنى أيضا عن الأعمش « وما هم بضارِّى به من أحد » وهذا فى غاية من الشذوذ ، بخلاف الذى قبله ، فلهذا قلت : قبل لام ساكنة غالبا ، ومثل « بضارى به من أحد » لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار نحو : بمذعنى لكم .

ب ـ **الحديث الشريف** : كان ابن مالك أول من وضع الأحاديث الشريفة فى موضعها الصحيح من الاستدلال بها والاعتماد عليها ، فقد كثر فى كتبه ما قل أو ندر فى كتب غيره من سابقيه ، إيمانا منه بأن أحاديث الرسول الكريم من أهم المراجع التى يعتمد عليها فى إثبات القواعد وتصحيحها . وقد درج قدامى النحاة على عدم الاستدلال بالحديث اعتمادا على أنه قد روى فى كثير من الحالات بالمعنى ، وكأن ذلك حجة تبيح تركه وعدم الاستدلال به . وظل الأمر على ذلك قرونا ، لا تكاد تجد فى الكتاب الضخم غير حديث أو حديثين أو عدد لا يجاوز أصابع اليد ، حتى جاء ابن مالك فوضعه فى الموضع الصحيح ، وكثر ذكره له ، واستدلاله به .

وقد وقف العلماء من ابن مالك مواقف متعارضة ، فمنهم من أيده وحمد فعله ، ومنهم من عارضه وحمل عليه ، واستمر الأمر موضع دراسة وبحث إلى عصرنا الحاضر ، فاتخذ مجمع اللغة العربية قرارا فى الموضوع يذهب فى مجموعه إلى ما ذهب إليه ابن مالك .

ولما كان هذا الموضوع قد وُفِّى حقه من الدراسة والبحث فى بحث « نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة » من ص ٧١ إلى ص ٩٣ ، فإننا لا نرى داعيا إلى الإفاضة فى بيان صحة ما ذهب إليه ابن مالك ، وسلامة نظرته ، فقد كانت أحاديث الرسول الكريم موضع عناية المسلمين واهتمامهم ، بحثت طرقها ، وعدل رواتها أو جرحوا ، وعرف صحيحها من موضوعها ، ووضعت فيها الكتب الصحيحة الموثوق بها .

---

(١) ص ١/٧٣. البحر المحيط ١/٣٣٢ كما فى معجم القراءات المغنى ١/١٥٤ وانظر حاشية الأمير والكشاف ١/٨٦ .

وإذا كان بعض الأحاديث قد تعددت مواضع الاستدلال به ، أو اختلفت بعض ألفاظه ، فلا يدل ذلك على أكثر من تعدد مواضع الاستدلال ، أو تكرر الاستفسار فى أوقات مختلفة ، وهو أمر طبيعى عند ظهور دين جديد له قواعده وقوانينه ، وعند تكوين دولة لها نظمها وأحكامها . وإذا كان كلام العربى الخالص يستشهد به ويعتمد عليه ، فكلام أفصح العرب أولى بالاستدلال والاستشهاد ، ونقل العربى عنه لا يغض من قيمته ولا يجعله عرضة للطرح والإغفال .

لقد استدرك ابن مالك على النحاة ما فاتهم ، ورجع إلى ما كان يجب أن يرجعوا إليه ، ويعتمدوا عليه ولم يعد ما أقدم عليه موضع جدل أو خلاف فى عصرنا ، فقد اتجه الرأى إلى تأييد ما ذهب إليه ، وإن كان هناك خلاف ففى أنه كان أول من فعل ذلك أو سبقه إليه غيره ، وإن اتفق كذلك على أنه أول من توسع فى الاستدلال به ، ومن أكثر من الاستشهاد به فى كتبه .

جـ ــ كلام العرب : وهو الاعتداد بما قاله العرب الفصحاء الذين يوثق بهم ، ويطمأن إليهم . وكان العلماء يرون أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار ، ولا يصح رد إحداها بالأخرى ، ولكنهم لا يرون مانعا من تقوية إحدى اللغتين على الأخرى إذا كان أقوى القياسين أقبل لها ، أو أشد أنسابها[1] .

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ، فقد كان يرى « أن لغة بنى تميم فى ترك إعمال ما أقيس من لغة أهل الحجاز ، كذا قال سيبويه ، وهو كما قال ، لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصا بالأسماء إن كان من عواملها ، كحروف الجر ، ومختصا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم ، وحق ما لا يختص كما النافية ألا يكون عاملا ، إلا أن شبهها بليس سوغ إعمالها إذا لم يعرض مانع »[2] .

فابن مالك يأخذ عن العرب ، ويحتج بهم ، وقد يوافق بعض قدامى النحاة ، وقد يعارضهم ، مادام قد اطمأن إلى ما ذهب إليه ، فهو يوافق سيبويه كما رأيت ، وهو

---

(١) الخصائص جـ ٢ ص ١٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

يقدره ويعتز برأيه ، وينفى أن يكون ما يرويه موضع ريبة أو شك ، ولكنه قد يعارضه إذا وجد الحجة مع معارضيه والشواهد تؤيدهم ، يقول عند الكلام على النداء[1] : ولم يذكر البصريون من حروف النداء « آ » لكن ذكرها الكوفيون ، وزيادة الثقة مقبولة .

وعند تعارض روايتين يرى أن الإنصاف يقضى بقبول الروايتين ، وألا تدفع إحداهما بالأخرى ما دام النقل صحيحا ، والرواية موثوقا بها .

فإذا خالفت إحدى الروايتين ما تواضع عليه النحاة قبل على أنه أسلوب عربى ووجه التوجيه الذى لا يخل بالقاعدة ولا يخرج عن القياس .

فإذا كان الخارج على القاعدة لا مجال لتأويله وإدخاله ضمن القواعد المقررة المعمول بها ، فإن كان كثيرا وقف به عندحد المسموع منه ، ولم يجز طرده والقياس عليه .

وإن كان قليلا فإن اختص بالشعر فهو ضرورة ، وإن لم يختص بالشعر فهو شاذ أو ضعيف أو قليل أو نادر[2] .

وفى هذا الكتاب المحقق « شرح التسهيل » نجد فيضًا من شواهد الشعر العربى الذى يحتج به ، كما نجد كثيرا من أقوال العرب التى استدل بها واعتمد عليها .

٢ ــ **القياس** : الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبنى على السماع الصحيح ، ولكنه يلجأ إلى القياس إذا لم يجد الشاهد المقبول ، يقول فى باب العدد[3] : وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل : عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا ، قاصدا أن لكل منهم عشرين درهما ، وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن ، وإن لم تستعمله العرب ، لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره ، ولا يجمع مميز عشرين وبابه فى غير هذا النوع . فإن وقع مميز شىء منها جمعا فهو حال أو تابع كبنى مخاض فى قول

---

(١) عمدة الحافظ ص ٢٨ .

(٢) لزيادة البيان يمكن الرجوع إلى : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة : ٩٤ ــ ١٠٩ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٩٣ .

ابن مسعود رضى الله عنه « قضى رسول الله ﷺ فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض ، وعشرين بنى مخاض ... فبنى مخاض نعت أوحال » .

وكما يقيس ابن مالك مالم تمثل له العرب على ما قالوه ، يقيس أسلوبا تكلموا به على أسلوب آخر ليبين جوازه وصحته ، فيقول فى باب إن وأخواتها[1] : لنأول أن ومعموليها بمصدر قد تقع اسما لعوامل هذا الباب مفصولا بالخبر ، وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها ... وقد تدخل بلا فصل كقول الشاعر :

فياليت أن الظاعنين تلفتوا   فيعلم ما بى من جوى وغرام

فسدت أن وصلتها مسد جزأى الإسناد بعد ليت ، كما سدت مسدهما فى باب ظن ، فابن مالك يجعل كثرة الاستعمال عند العرب وكثرة الدوران على ألسنتهم أساسا من أسس القياس عنده ، يقول فى باب تعدى الفعل ولزومه[2] : وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر ، فليعلم أن الأصل ألا يحذف حرف الجر ، فإن ورد حذفه وكثر قبل وقيس عليه ، وإن لم يكثر قبل ولم يقس عليه ، فمن الذى كثر قولهم : دخلت الدار والمسجد ، ونحو ذلك ، فيقاس على هذا : دخلت البلد والبيت ، وغير ذلك من الأمكنة .

ومن المقتصر على السماع : توجه مكة ، وذهب الشام ، ومطرنا السهل والجبل ، وضرب فلان الظهر والبطن ، فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها .

ويستدل على انفراد كلمة بحكم بانفراد كلمة أخرى بحكم مخالف لما ثبت لأخواتها ، فعند الكلام على « إيا » من الضمائر يرى أن اللواحق لها أسماء مضافة إليها موافقا رأى الخليل والأخفش والمازنى ، يقول[3] : وهو الصحيح لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل ... ويستدل على صحة ما ذهب إليه بانفراد « أى » بالإضافة دون غيرها من الموصولات .

ويرفض أن يقاس شىء على شىء آخر لا يوافقه ولا يستحق لهذا أن يعامل

---

(١) شرح التسهيل : ٢ / ٣٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٤٩ .

(٣) ص ١ / ١٤٥ من التحقيق .

معاملته ، فعند الكلام على اجتماع ضميرين يقول[1] : قال سيبويه : فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكنى ، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال : أعطاهوك ، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه . قلت : ولا يعضد قول من أجاز القياس فى ذلك قول العرب : عليكنى ، لكون الكاف متقدمة على الياء ، لأن الكاف فى عليك فاعل فى المعنى فيتنزل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء فى قولك : أكرمتنى ، فلا يجوز أن يجرى مجراها كاف ليس لها حظ فى الفاعلية .

وعند الكلام على « أى » يرى أنها تقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ، وحالا لمعرفة ، ويلزمها فى هذين الوجهين الإضافة لفظا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى[2] ، نحو : مررت برجل أى رجل ، وبعالم أى عالم ، فلا يجوز : برجل أى عالم ، ولا بعالم أى رجل ، أو معنى لا لفظا نحو : رأيت رجلا أى إنسان ، قيل : وإنما قاله بمحض القياس ولا يعلم له فيه سماع ، قال ابن هشام : وهو قياس جيد لأنها كالواقعة حالا فى المعنى ، وتلك تضاف إلى مخالف ذى الحال كمررت بعبد الله أيَّ رجل .

وهو يرى أن موافقة ثابت الاسمية فى معناه دون معارض دليل على اسمية الموافق ، كموافقة « قد » لحسب فى قولهم : قدْك ، وقدْ زيد درهمٌ ، فقد زيد بمعنى « حسب » دون معارض ، وحسب ثابت الاسمية متمكن فيها ، فوجب كون « قد » اسما . بخلاف واو المصاحبة فى نحو : استوى الماء والخشبة ، فإنها بمعنى « مع » ، ولا تلحق بها فى الاسمية ، لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر كتاء الضمير ويائه وكافه ، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه ، وفاء العطف وواوه ، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظر .

وعند الكلام على ما يجمع بالألف والتاء يقول إن فعلى وفعلاء المقابلين لفعلان

---

(١) ص ١/ ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) تعليق الفرائد ٥٢ ، و ص ١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ من هذا الكتاب .

وأفعل لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون[1] . ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم : امرأة عجزاء ، وديمة هطلاء ، وحلة شوكاء ، لأن منع الألف والتاء من نحو : حمراء ، تابع لمنع الواو والنون من أحمر ، وذلك مفقود فى عجزاء وأخواتها . على أن الجمع بالألف والتاء مسموع فى خَيْفاء ، وهى الناقة التى خيفت أى اتسع جلد ضرعها ، وكذا سمع فى : دَكّاء ، وهى الأكمة المنبسطة ، وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء وهطلاء وشوكاء فى أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل ، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله .

ويستدل على أن « إيّا » ضمير وليست اسما ظاهرا أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره[2] . لتقديم على العامل نحو : إياك أكرمت ، أو لإضماره نحو : إياك والأسد ، أو لانفصاله بحصر أو غيره ، فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة .

وبعد أن يستدل على أن ما يليها مضاف إليها يرد على من يعترض بأنه ليس هناك من الضمائر ما هو مضاف غيرها بقوله[3] : وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد « أى » بها دون سائر الموصولات .

ومع أنه يقيس كما رأيت ما لم يسمع على ما سمع فى جمع فعلاء الذى ليس له أفعل بالألف والتاء ، فإنه يرفض أن يجمع هذا الجمع مثل : شمس ، ونفس ، وأتان ، وعناق .... ويرى أن يقتصر على ما سمع جمعه بالألف والتاء من مثل نحو : سماء وسماوات ، وأرض وأرضات وعُرُس وعُرُسات ، وعير وعيرات ، وشمال وشمالات ، ونَخوْد وخودات ، وثيِّب وثيبات ، ولم يكن هناك مبرر لهذه التفرقة[4] .

---

(١) ص ١ / ١١٣ .
(٢) ص ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ .
(٣) ص ١ / ١٤٧ .
(٤) ص ١ / ١١٤ .

من أصول ابن مالك

إن المتتبع لنحو ابن مالك يلمس أنه كان يرى أن النحو يسير على قواعد عامة وقوانين معينة من شأنها أن تجعله أكثر دقة وأبعد عن التناقض ، وأن هذه القوانين أو الأصول تكاد تكون مطردة ، وإن كان بعضها لم يسلم له ، وبعضها قد عارضه بأصول أخرى تنقضه . فمن الأصول التى قال بها :

١ ــ لا يفضل الفرع على الأصل[1] : فإذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية فى الأفعال الخمسة فحذفت إحدى النونين ، فالصحيح أن المحذوف فى التخفيف نون الرفع كما ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش ، وإن ذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية ، وإنما كان الأول هو الصحيح لوجوه : أحدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، **وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف مالم يعهد حذفه** .

وأيضا فإن نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفًا فى الفعل نحو قوله تعالى ﴿ إن الله يأمرْكم ﴾ ﴿ وما يشعرْكم ﴾ فى قراءة السوسى ، وفى الاسم كقراءة بعض السلف ﴿ورسلْنا لديهم يكتبون﴾ بسكون اللام ﴿وبعولتْهن أحق﴾ بسكون التاء . فحذف النون النائبة عنها تخفيفا أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل .

وأيضًا فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها ، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب ، **وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف مالا يؤمن بحذفه حذف** .

---

(١) ص ١ / ٥٢ .

وأيضًا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء ، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان ، **وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير .**

٢ ـ ما يؤدى إلى عدم النظير لا يصح قبوله : فعند الكلام على علامات الأسماء يقول(١) : ومن دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية فى معناه دون معارض ، كموافقة قد لحسب فى قولهم : قدْك ، وقدْ زيدٍ درهمٌ ، فقد زيد بمعنى حسب دون معارض ، وحسب ثابت الاسمية متمكن فيها ، فوجب كون قد اسما ، بخلاف واو المصاحبة فى نحو : استوى الماء والخشبة ، فإنها بمعنى مع ، ولا تلحق بها فى الاسمية لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر ، كتاء الضمير ويائه وكافه ، وإنما يقع موقع الصدر ما هو على حرف كباء الجر ولامه وكافه ، وفاء العطف وواوه ، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير ، بخلاف الحكم عليها بالحرفية .

وعند الكلام على علامة رفع المثنى وجمع المذكر السالم يقول(٢) : زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء ، كان إعرابا ، لحدوثه عن عامل ، وهذا ظاهر قول الجرمى واختيار ابن عصفور ، وهو مردود بوجوه ... الثانى من وجوه الرد أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر ، إذ ليس فى المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترْكُ العلامة له علامة ، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك .

٣ ـ الأصل عدم الزيادة : قال عند الكلام على ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة(٣) : وزعم المازنى أن النون والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل ، كالتاء من فَعَلتْ ، والفاعل مستكن كاستكنانه فى : زيد فَعَل ، وهند فعلت .

---

(١) ص ١ / ١٣ .
(٢) ص ١ / ٧٤ .
(٣) ص ١ / ١٢٣ .

وما زعمه غير صحيح ، وإنما هى أسماء أسند الفعل إليها ، ودلت على مسمياتها ، كدلالة النون والألف من : فعلنا ، والتاء من : فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ ، ولأن المراد مفهوم بها ، والأصل عدم الزيادة .

٤ ـ **اجتماع مرفوعين بفعل واحد لا يجوز** : قال عند الكلام على ياء المخاطبة[١] : ورُوى عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل ، والفاعل مستكن كما هو مستكن فى نحو : هند فعلت . وهذا القول مردود أيضًا بما رَدّ قول المازنى ، وشيء آخر وهو أن الأخفش جعل ياء افعلى كتاء فَعَلْتْ ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها فى الاجتماع مع ألف الاثنين ، فكان يقال : افعليا ، كما يقال فعلتا ، لكنهم امتنعوا من ذلك ، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد ، وذلك لا يجوز .

٥ ـ **الاستثقال يبيح التغيير** : عند الكلام على الأسماء الموصولة يقول[٢] : وقد استغنوا فى التثنية بقولهم : اللذان واللتان ، عن اللَّذِيَيْن واللّتِيَيْن ، فاعتبروا أخف اللغات وإن كانت أقل من الذى والتى ، وذلك أن المفرد أخف من المثنى ، وخفف جوازًا بحذف الياء ، فلما قصدوا التثنية وهى أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التُزِم فيها من حذف الياء ما كان فى الإفراد جائزا . وجُوِّز تشديد النون عوضا من المحذوف ، ولما كان الحذف مستعملا فى الإفراد بوجه ما ، لم يكن التعويض لازما بل جائزا .

٦ ـ **لا يجمع بين عوض ومعوض منه** : عند الكلام على المجموع بالألف والتاء يقول[٣] : وزعم أبو على أن قول من قال : سمعت لغاتَهم ، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رد لامه فقلب ألفا . وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه : أحدها : أن جمعية لغات فى غير « سمعت لغاتهم » ثابتة بإجماع ، **والأصل عدم الاشتراك** ، **سيما** بين إفراد وجمع .

---

(١) ص ١ / ١٢٤ .
(٢) ص ١ / ١٩١ .
(٣) ص ١ / ٨٨ .

الثانى أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة ، فلو ردت لكان ذلك جمعا بين عوض ومعوض منه وذلك ممنوع .

٧ ـ **من الفرع ما يفوق الأصل** : عند الكلام على السين وسوف يقول[١] : وقال بعضهم : لو كانت السين فرع سوف كسف وسو لكانت أقل استعمالا منها لأنها أبعد من الأصل وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل ، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع ، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد .

قلت : هذا تعليل ضعيف ، لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنعم وبئس فإنهما فرعا نَعِم وبَئِسَ ، وهما أكثر استعمالا ، وكأخ وأب المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين ، والمنقوصان أكثر استعمالا ، وأمثال ذلك كثيرة . وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال ، فأن يفوق فرع فرعا أولى .

٨ ـ **العلامة اللفظية مرجحة على المعنوية**[٢] : ولذا حكم على وَشْكان وبُطْآن بالاسمية مع موافقتهما لوشك وبَطُؤ فى المعنى ، وحكم على عسى بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز ، وتاء التأنيث الساكنة ، مع موافقتها لعل فى المعنى . وأمثال ذلك كثيرة .

ومن أصوله كذلك :

إلحاق النظير بنظيره أولى[٣] .

مالا يوقع فى لبس أولى مما يوقع فيه[٤] .

الحمل على الأكثر وعلى المجمع عليه وعلى المقطوع به أولى[٥] .

الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع[٦] .

---

(١) ص ١ / ٢٦ .

(٢) ص ١ / ١٣ .

(٣) ص ١ / ٢٢٦ ، ٢٤٢ ، ٢٥٧ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٠٩ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٨ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٢٨٣ .

مالا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إليه[1] .

ومن الأصول التى مرت بك فيما ذكرناه :

حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

حذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف مالا يؤمن بحذفه حذف .

تغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير .

الأصل عدم الاشتراك .

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٢ .

العلة عند ابن مالك

لقد اهتم ابن مالك بالعلة اهتماما كبيرا ، فكل ما يذكره من أحكام ، وكل ما يتجه إلى تأييده من قواعد له علته التى تقتضيه ، وله سببه الذى يوجبه ، فلكى تكون القواعد صحيحة مقبولة لابد أن تكون عللها مقنعة مسلمة :

١ ــ فتاء التأنيث الساكنة[١] علامة تميز الفعل الموضوع للمضى ... ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو : افعلى . ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو : هى تفعل . ولأنها ساكنة ، والمضارع يسكن للجزم ، فلو لحقته التقى فيه ساكنان . ولأن لحاقها للاسم أصل إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه فى الفاعل ، وفتح ما قبلها فى الاسم لازم ، فوجب ذلك فى الفعل المفتوح الآخر وضعا وهو الماضى .

٢ ــ ويعلل لإعراب الاسم والفعل المضارع فيقول[٢] : والثانى من الضربين ــ أى النوع الثانى من المعانى ــ ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وكون الفعل المضارع مأمورا به أو معطوفا أو علة أو مستأنفا ، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض ، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب فاشتركا فى الإعراب ، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، فجعل قبوله لها واجبا ، لأن الواجب لا محيص عنه ، والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ... فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببى

---

(١) ص ١ / ١٦ .

(٢) ص ١ / ٣٤ .

إعراب الاسم وإعراب الفعل فى القوة والضعف ، فلهذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعا .

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ، ولام الابتداء ، ومجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جىء بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها ، ولأن فى الفعل الماضى من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل ، فمن ذلك أن الماضى إذا ورد مجردا من قد كان مبهما من بُعْدِ الماضى وقربه ، وإذا اقترن بقَد فقد تخلص للقرب . فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس . وأما لام الابتداء ... » .

إلى آخر ما ذكره مما يؤيد تعليله ويضعف تعليل غيره .

٣ – وعندما يعرض لبناء الفعل المضارع إذا باشرته نون التوكيد يقول[1] : وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه ، وذلك منتف من يفعلانِّ وأخويه ، هذا مذهب المحققين . ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما للتركيب ، وإما لكون النون من خصائص الفعل ، فضعف بلحاقها شبه الاسم إذ لا قائل بغير ذلك . والثانى باطل لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مؤثرا لبنى المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل ، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون ، لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها به لائق ، بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى ، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا ، لأنها أمكن فى الاختصاص ، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما ...

٤ – وعند الكلام على تثنية المختلفين فى المعنى كعين ناظرة وعين نابعة يقول[2] :

---

(١) ص ١ / ٣٦ .

(٢) ص ١ / ٥٩ ، ٦٠ .

وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه ، والأصح الجواز ، لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو فى القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا ، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله ، إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضاربا ضربا ، وضاربا ضربة ، وبين قولنا : رأيت ضاربين ضربا وضربة .

وقال بعضهم اختصار التثنية كاختصار الخبر ، فكما جاز : زيد ضارب وعمرو ، فحذف خبر عمرو اكتفاء بخبر زيد لتوافقهما معنى ، كذلك جاز أن تقول : جاء الضاربان فى المتوافقين معنى . وكما لم يجز أن يقال : زيد ضارب وعمرو ، فنحذف خبر عمرو إذا خالف خبر زيد معنى وإن وافقه لفظا ، كذلك لا يجوز أن يقال : زيد وعمرو ضاربان ، مع مخالفة المعنى .

والجواب من وجوه : أحدها : أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجز لأنه حذف بلا عوض فى اللفظ ولا دليل على معناه ، وأحد مفردى المثنى معوض عنه علامة التثنية ومقدور على الدلالة عليه بقرينة .

الثانى : أن ذكر عمرو فى المثال المذكور يوقع فى محذورين : أحدهما توهم المحذوف مماثلا للمذكور . والآخر توهم إلغاء ذكر عمرو ، والمثنى لا يتوهم فيه إلغاء .

الثالث : أن التخالف فى اللفظ لابد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية ، فأن لا يمنع منها التخالف فى المعنى مع عدم التخالف فى اللفظ أحق وأولى ، وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنبارى ، واحتج بقوله ﷺ « الأيدى ثلاث فيد الله تعالى العليا ، ويد المعطى ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة » ...

٥ ــ عند الكلام على « كِلا » يقول[١] : وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضا فيقولون : جاء كلا أخويك ، ومررت بكلىْ أخويك ، ورأيت كلىْ أخويك ، وهذه اللغة التى رواها الفراء مَعْزُوّةً إلى كنانة تبين صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة ، فإن القائل إن كلا معرب بحركة مقدرة يزعم أن

---

(١) ص ١ / ٦٧ ، ٦٨ .

انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى ، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر فى لغة كنانة ، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر .

على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للدى وعلى وإلى ، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما . وأيضا فإن تغير ألف كلا حادث عن تغيير عامل ، وتغير ألف لدى وإلى وعلى حادث بغير تغير عامل ، فتباينا ، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر .

٦ — وعند الكلام على علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم يقول[١] : زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة ، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابا لحدوثه عن عامل ، وهذا ظاهر قول الجرمى واختيار ابن عصفور ، وهو مردود بوجوه ... » .

ويذكر ابن مالك أربعة أوجه يستدل بها على بطلان هذا الرأى ، تدل بوضوح على قوة عارضته وغزارة مادته ودقة فهمه ، وإحاطته بمسائل النحو إذ يعقد المقارنة ويجمع المتشابه ، فيقول فى دليله الرابع الذى ساقه[٢] : الرابع : أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع ، وقد أمكن فيما نحن بسبيله ، فلا عدول عنه ، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو فى نحو : عندى اثنان وعشرون ، للألف والواو فيهما قبل التركيب ، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء فى نحو : نعم الزيدان أنتما يا زيدان ، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون ، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما ، وكما تقدر ضمة « حيث » مرفوعا بعد تسمية امرأة به ، غير ضمته قبل التسمية به ، وضمة « يضربون » غير ضمة « يضرب » وفتحة : يا هند ابنة عاصم غير فتحة : يا هندا . وكسرة قمت أمس ، غير كسرة : قمت بالأمس . وكما تقدر ضمة فلك فى الجمع غير ضمته فى الإفراد ، وياء « بخاتى » مسمى به ، غير يائه منسوبا إليه ، ولهذا صرف فى النسب . وأمثال ذلك كثيرة .

---

(١) ص ١ / ٧٤ . .

(٢) ص ١ / ٧٤ .

٧ ـــ وعند الكلام على « إيا » من الضمائر يرى أن اللواحق لها أسماء مضافة إليها موافقا رأى الخليل والأخفش والمازنى ، يقول[1] : ... وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف ، هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازنى وهو الصحيح لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل : أحدها : أن الكاف فى « إياك » لو كانت حرفا كما هى فى « ذلك » لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع « ذا » و « هنا » ولحاقها مع « إيا » أولى لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهاب الوهم إليها مع « إيا » أمكن منه مع « ذا » لأن « إيا » قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يختلف فى حرفية كاف « ذلك » بخلاف كاف « إياك » .

الثانى : أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدها مع « ذا » كقوله تعالى ﴿ فما جزاء من يفعل ذلك منكم ﴾ و ﴿ ذلك خير لكم وأطهر ﴾ .

الثالث : أنه لو كانت اللواحق « بإيا » حروفا لم يحتج إلى الياء فى « إياى » كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى « أنا » .

الرابع : أن غير الكاف من لواحق « إيا » مجمع على اسميته مع غير « إيا » مختلف فى اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد .

الخامس : أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد ، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك ، فوجب المصير إليه .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب : وروى : فإياه وإيا السوءات . وهذا مستند قوى لأنه بنقل العدل بعبارتين صحيحتى المعنى ...

ثم يفترض اعتراضا على الإضافة ويرد الاعتراض ويثبت صحة ما ذهب إليه .

---

(١) ص ١ / ١٤٥ .

٨ – وعند الكلام على « أل » يقول[١] : ومن الأعلام التى قارن وضعها وجودُ الألف واللام الله تعالى المنفرد به ، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعانى الأسماء الحسنى كلها ، ما علم منها وما لم يعلم ، ولذلك يقال : كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله ، ولا ينعكس ، ولو لم يُرَدّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا ؛ لأن الله والإله مختلفان فى اللفظ والمعنى ، أما فى اللفظ ... وأما فى المعنى ...

ثم مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين : أحدهما ... والثانى ... فالأول باطل ؛ لأن حاصله ادعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذى سبب ... وقولى بلا سبب تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب كحذف واو عدة ...

فإن قيل : قد حذفت الفاء بلا سبب فى الناس ، فإن أصله أناس .... قلنا : لوصح كون الناس مفرعا على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره ، لأن الحمل عليه زيادة فى الشذوذ ، وتكثر من مخالفة الأصل دون سبب يلجئ إلى ذلك ، فكيف والصحيح أن ناسا وأناسا لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفين ، إحداهما أنس ، والأخرى نوس ، كما أن ألوقة ولوقة من مادتين مختلفتين ... وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق والآخر من وقى ... وأما ادعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان ، لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه : أحدها ..... » .

وهكذا يتابع ابن مالك مناقشة الرأى ويستدل على بطلانه ، ويعقد المقارنات ، ويذكر المتشابهات ، وينتهى إلى ما أراد إثباته فى استدلال قوى وتعليل واضح جلى .

٩ – ولكنه أحيانا لا يجد علة يسوقها للحكم الذى يتحدث عنه فيقول[٢] : ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع .

---

(١) ص ١ / ١٧٧–١٧٩ .

(٢) ص ١ / ١٨٣ .

١٠ ـ وأحيانا تكون العلة غير متناسبة مع ما نلحظه فى كتابه من قدرة على التعليل وقوة فى الاستدلال فنحس أن العلة ضعيفة لا تقدر وحدها على إثبات ما هى مسوقة لإثباته ، من ذلك ما ذكره فى إعراب الأسماء الستة بالحروف ، فبعد أن ذكر الآراء المختلفة ، وأيد منها ما ارتضاه واستدل عليه يقول[١] : مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمِن من استبعاد ، ولم يحد عن المعتاد .

والحق أنه لا استبعاد ولا حيدة ، لأن المثنى والجمع إذا كانا فرعى المفرد كان من الطبيعى أن ينفردا بإعراب خاص بهما ، فإذا كانت الحركات التى هى أصل الإعراب للمفرد الذى هو أصل الأسماء ، لم يكن غريبا أن تكون الحروف التى هى فرع فى الإعراب لغير المفرد الذى هو فرع على المفرد . هذا إذا كانت الأمور تسير وفقا للتقسيم العقلى ، وتطبيقا لقوانين ثابتة لا خروج عنها ولا شذوذ .

ولكن أمر النحو ليس كذلك ، فليست قواعده نظريات طبيعية توضع بالتجربة وتحلل فى معامل الاختبار ، ولكنها ملاحظة لما قاله العرب ، واتباع لما سار عليه معظمهم فى النطق ، ومحاولة تعليل ما سار على نمط واحد ، واطرد مجيئه على هيئة خاصة . فإذا جاءت الأسماء الستة مخالفة لما اطرد فى المفرد كانت شاذة فى ذلك ، وكان النظر إليها على هذا الأساس أدعى إلى القبول وأقرب إلى التيسير .

أما تلمس علل أو أسباب لا تخلو من تكلف وإغراق ففيه انحراف عن المقصود بالنحو وميل به إلى التعقيد الذى يجب أن يخلص منه ، وأن تنقى صفحته من شوائبه .

وعند الكلام على انفراد الاسم بالجر والفعل بالجزم يقول[٢] : لما كان الاسم فى

---

(١) ص ١ / ٤٣ .
(٢) ص ١ / ٣٩ .

الإعراب أصلا للفعل ، كانت عوامله أصلا لعوامله ، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما ، لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر . بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه ، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار ، ولذلك إذا حذف نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، وربما اختير النصب ، فشارك المضارع الاسم فى الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال ، وإمكان التفريع عليهما . وضعف عامل الجر ؛ لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم ، وجعل جزم الفعل عوضا مما فاته من المشاركة فى الجر ، فانفرد به ، ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل ، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره ، والجر راجح بكونه ثبوتا ، بخلاف الجزم فإنه يحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك .

وهذا أيضا تعليل غير مسلم ، ذلك أن الإعراب أصل فى الاسم فرع فى الفعل كما يقول ، وكان مقتضى هذه الأصالة أن يكون للاسم ميزة فى الإعراب على الفعل ، ولم يكن ضروريا أن يساويه الفعل فيكون له ثلاثة أوجه من الإعراب . وإذا كان كل منهما قد أخذ ثلاثة أوجه من الإعراب فعلا لم يكن من الضرورى التماس علة لذلك ، وإنما كان يكفى أن يقال إن ذلك هو ما استعملته العرب وجرى على ألسنتها .

وعند الكلام على النكرة والمعرفة يقول[1] : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه » . ولذا اكتفى بتعداد المعارف ، وهو اتجاه غير قوى كما ترى .

١١ ــ وأحيانا تكون العلل التى يسوقها متعارضة ، وتكون النتائج تبعًا لذلك مختلفة ، فهو عندما يتحدث عن الأسماء الستة يعرض الآراء التى ذكرت فى إعرابها يقول[2] : « فى إعراب هذه الأسماء خلاف : فمن النحويين من زعم أن

---

(١) ص ١ / ١١٥ .

(٢) ص ١ / ٤٣ من هذا الكتاب .

إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس ، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال .

ومنهم من جعل إعرابها منويا فى حروف المد ، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوى . وسيأتى الكلام على هذا الوجه .

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جىء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة أصلا كان أو زائدا . مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة ، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن من استبعاد ، ولم يحد عن المعتاد » .

وبهذا نطمئن إلى ما اتجه إليه من أن الحروف هى علامات الإعراب .

ولكنه يعود بعد ذلك ليقوى الرأى الرابع الذى ذكره ويرى أن يصار إليه وأن يقتصر القول عليه ، يقول[1] : وفى امرئ وابنم أيضا لغتان : إحداهما فتح راء امرأ ، ونون ابنم مطلقا . والثانية إتباعهما الهمزة والميم فى حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين .

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبى على ، وهو مذهب قوى من جهة القياس . لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب المصير

---

(١) ص ١ / ٤٨ ، ٤٩ من هذا الكتاب .

إليه ، واقتصر القول عليه . وإذا كان التقدير مرعيا فى المقصور نحو : جاء الفتى ، وفى المحكى كقولك : من زيدا ؟ لقائل : رأيت زيدا . وفى المتبع كقراءة بعضهم ﴿الحمدِ لله﴾ وكقولهم: واغلام زيداه، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى ، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه .

ولهذا القول مرجح آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك : أبو جاد هواز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل ، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك » .

وهكذا يكون كلا الرأيين راجحا ، وكأنما الأمر لا يعدو أن يكون إظهار المقدرة على المناقشة والحجاج ، والتمكن من سوق الأدلة لترجيح الرأى وإثبات المراد .

المصطلحات النحوية عند ابن مالك

جاء ابن مالك وقد استقرت أبواب النحو ومصطلحاته فلم يكن هناك مجال كبير لتغيير فى الأسماء والمصطلحات ، ولكن المجال كان واسعا لترجيح مصطلح بصرى أو كوفى باستعماله وإيثاره ، أو لارتضاء المصطلحين معا واستعمالهما ، وهذا ما يشاهد واضحا فى الكتاب الذى بين أيدينا ، فهو أحيانا يستعمل المصطلح البصرى ، وأحيانا يستعمل المصطلح الكوفى ، وأحيانا يستعمل المصطلحين جميعا .

ولكنا نراه فى بعض الحالات يستعمل مصطلحا جديدا جرى النحاة على استعمال غيره كما يقول عند الكلام على الضمير[1] : « فمنه واجب الخفاء وهو المرفوع بالمضارع ذى الهمزة ... الواجب الخفاء هو الذى لا يزال مستكنا ولا يغنى عنه ظاهر ولا مضمر بارز ...

ومنه جائز الخفاء وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة ... الجائز الخفاء هو الذى يخلفه ظاهر أو مضمر بارز » ...

---

(١) ص ١ / ١٢٠ ، ١٢١ .

وهذان النوعان هما المعروفان بالمستتر وجوبا والمستتر جوازا .

وأحيانا يستعمل المصطلح الذى استعمله غيره ولكنه يفسره تفسيرا مغايرا لتفسير النحاة ، ومن ذلك لفظ « الضرورة » فأكثر النحاة على أن الضرورة هى ما ورد فى الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن له مندوحة عنه ، أما ابن مالك فيرى أن الضرورة هى ما ورد فى الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة أما ما يمكن أن يحل غيره محله مع سلامة النظم والمعنى فليس ضرورة ، فعند الكلام على الضمير الواقع خبرًا لكان أو إحدى أخواتها يقول[1] : فرجح الاتصال لأنه أكثر فى الاستعمال ، ومن الوارد من ذلك فى النظم دون ضرورة قول الشاعر :

كم ليث اغتر بى ذا أشبل غرثت   فكاننى أعظم الليثين إقداما

فقال : فكاننى ، مع تمكنه أن يقول : فكنته أعظم ....

وعند الكلام على الموصولات الاسمية المشتركة يذكر « أل » ويذكر أنها تدخل على الفعل المضارع[2] مثل قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته   ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

وقول الآخر :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا   إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

وقول الثالث :

ما كاليروحُ ويغدو لاهيا مَرحا   مشمرا يستديم الحزم ذو رشد

وقول الرابع :

وليس اليرى للخل مثل الذى يرى   له الخل أهلا أن يعد خليلا

... وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن قائل الأول أن يقول :

---

(١) ص ١ / ١٥٤ .

(٢) ص ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول :

إلى ربنا صوت الحمار يجدع

ولتمكن الثالث من أن يقول : ما من يروح .

ولتمكن الرابع من أن يقول : وما من يرى .

فإذالم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار . وأيضا فمقتضى النظر وصل الألف واللام ، إذ هما من الموصولات الاسمية ، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف ، فمنعوها ذلك حملا على المعرِّفة لأنها مثلها فى اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة فى المعنى ومفرد فى اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ، ثم كان فى التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول ، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع ، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب ، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه ، وكشف ما لا يصلح خفاؤه ، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ، ولذلك لم يقل فى أشعارهم كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر ... وبظرف ... » .

وقد وُفِّى هذا الموضوع حقه بذكر ما آثره من مصطلحات البصريين ، أو من مصطلحات الكوفيين ، وما ارتضاه منهما جميعا فى « نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة » فلا حاجة إلى الإكثار فيه هنا .

بسم الله الرحمن الرحيم
ملك الله تعالى بفضله وكرمه
محمد محمود بن التلاميد
التركزي هذا الكتاب
بالجامع الأزهر ثم وقفه
على عصبته وقفا مستقلا
فمن بدله فإثمه عليه
غرة رجب عام ١٢٨٦



أول النسخة (ا)

صفحة العنوان

اللوحة الأولى من نسخة دار الكتب (ا)

احق بسبق لفظه من غيره وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة

جلجل فلا تزد عليه ان مراده ذو حظ يوم دارة جلجل فيما خلته فيه الأيام الأخر من الفلاح وانه [illegible] مزية

وهذا امر لا مستبعد به لما فلا سبيل الى الحاق لا سيما بأداة وان الاستثناء وادواته فهذا ليتعلم ان لا من لا سيما هي

العاملة عمل إن وسيّ اسمها وهو مضاف [illegible] والاضافة الى معرفة لانه مثل معنى وحكما وما بعده زائدة وجوز فيها

ومعنى القول ان يرفع يوم على انه خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ وخبره صلة ما وحسن حذف صدر الصلة ما حصل من كلا

ستطالة بزيادة ابن جلجل ويجوز ان تجعل ما عوضا من المضاف اليه ويوما منصوبا على التمييز كما كان ينتصب

بعد مثل مضافا اليه كقوله في مثله يوما وكقولهم على التمرة مثلها زبدا اشار الى هذا الوجه ابو علي الفارسي واستحسنه

ابو علي الشلوبين ولا بأس به في كل ما وقع بعد لا سيما من صالح للتمييز ويجوز ان تجعل يوما من البيت المذكور منصوبا

على الظرف ويكون صلة ما وهو ابن جلجل صفة ليوما او متعلقا به لما فيه من معنى الاستقرار ويجوز ان يجعل بدارة

جلجل صلة ما ويوما منصوبا لما فيه من معنى الاستقرار بدارة المذكورة ومن توصل بظرف كقوله يعجبني الاعتكاف

ولا سيما عند الكعبة والتحقق لا سيما في الصبح ومن توصل بجملة فعلية كقوله يعجبني كلامك ولا سيما تعظ به

ومن امثلته قوله   يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب   ممن اراد قول الشاعر

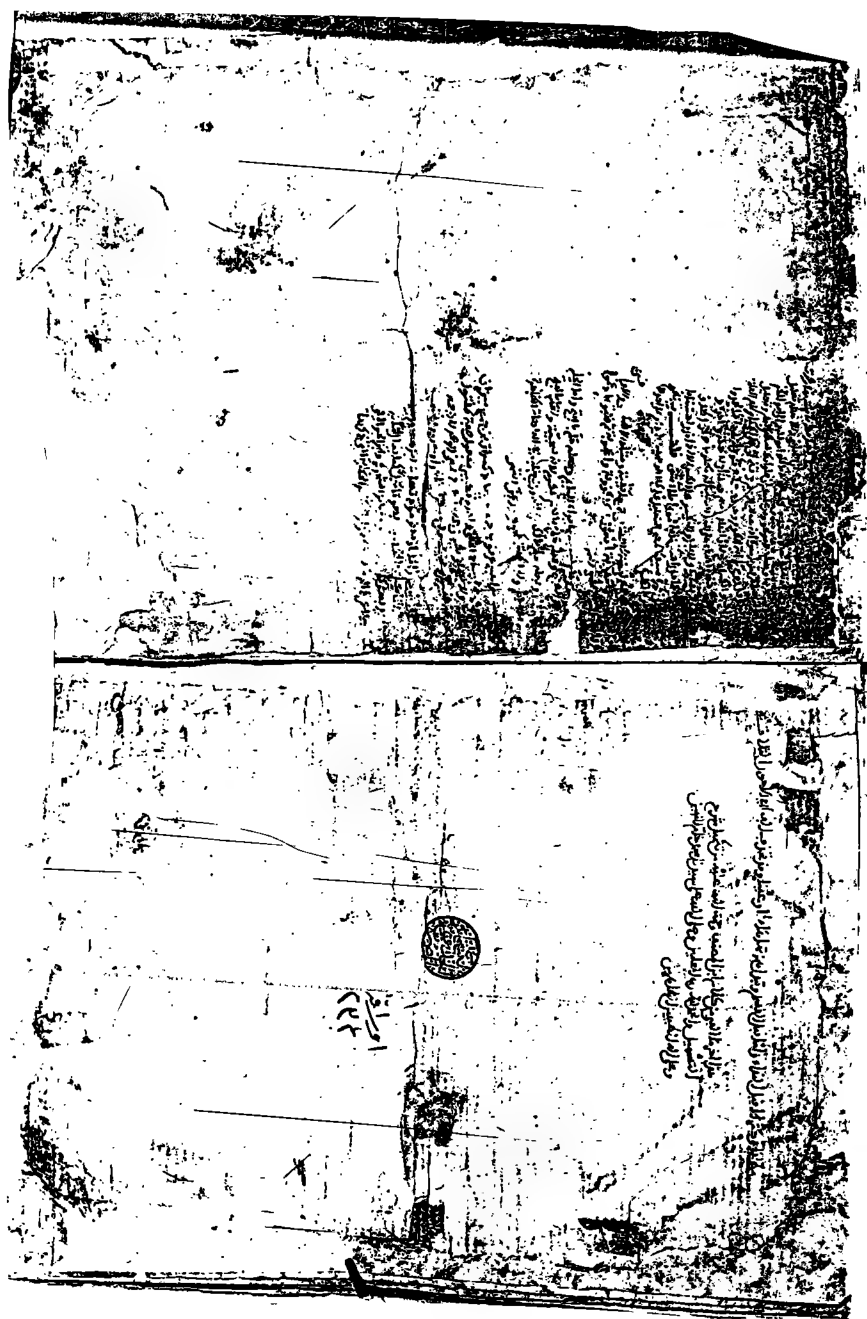
فوفاء بالعهود   ومن تعقيبه لا سيما كقول الشاعر   فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضى

ولا سيما عقد وفاء به من اعظم القربات :. ومن بدل لا سيما معنى لا سيما

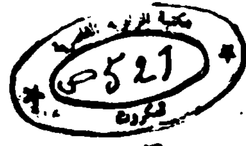
كمل السفر الاول من شرح تسهيل الفوائد
لمصنفه جمال الدين بن مالك رحمة الله
عليه وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

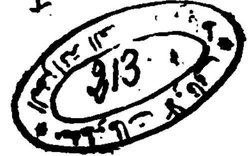
آخر الجزء الأول من نسخة دار الكتب (ا)

اللوحة الأولى من الجزء الثانى من نسخة دار الكتب (أ)



اللوحة الأخيرة من نسخة دار الكتب (ا)



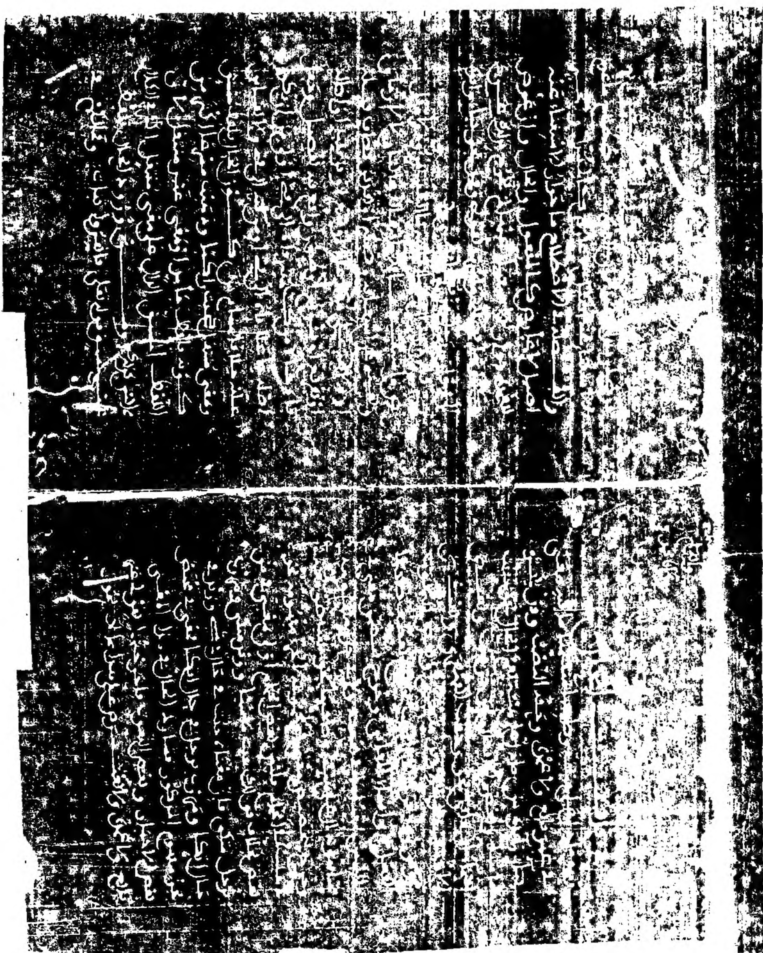


لوحة العنوان – الخزانة العامة بالرباط (ب)

اللوحة الأولى من نسخة الخزانة العامة بالرباط (ب)

اللوحة الأخيرة من نسخة الخزانة العامة بالرباط (ب)

لوحة العنوان من نسخة الحمزاوية – معهد المخطوطات (ج)



اللوحة الأولى من نسخة الخمراوية – معهد المخطوطات (ج)

اللوحة الأخيرة من نسخة الخمراوية – معهد المخطوطات (ج)